رؤية «ستاندرد تشارترد» لاقتصاد المصرى..

تفاؤل «بالنمو» ومخاوف من «الغلو»

«خفض التصنيف» اختبار صعب يهدد البورصة المصرية

البنوك التجارية تقود ارتفاع الأصول الأجنبية

CAISEC'26 : «السيادة الرقمية» أمن قومى

«تيسيرات جمركية تضبط حركة التجارة على السرعة القصوى

«قانون الكهرباء» يفك شفرة «العدادت الكودية»

البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٣٩٨
الأحد
١٤ يونيو ٢٠٢٦
٢٨ ذو الحجة ١٤٤٧
الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

طروحات استثمارية جديدة من «الإسكان» فى 4 مدن جديدة

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - عبدالعزيز عمر
عادل حسن - صفاء أرناؤوط
محمود نبيل - محمد التهامى
حنان نبيل - دعاء سيد
ياسر جمعة - حنان محمد
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية»

تقليص زمن الإفراج يدعم سلاسل الإمداد ويخفض تكاليف الشركات..

تيسيرات جمركية تضبط حركة التجارة على السرعة القصوى

كتبت: رباب الشاذلي

فى خطوة تستهدف تعزيز كفاءة التجارة الخارجية وتقليل زمن بقاء البضائع داخل الموانئ، بدأت منظومة الجمارك تطبيق حزمة جديدة من التيسيرات الإجرائية التى تسمح ببدء الإجراءات الجمركية فور وصول الشحنات، دون اشتراط تقديم «إذن التسليم» فى المراحل الأولى.

وتأتى هذه الخطوة ضمن جهود الدولة لتطوير المنظومة الجمركية، وتبسيط الإجراءات، وتحسين بيئة الأعمال، بما يسهم فى تسريع حركة التجارة ودعم سلاسل الإمداد.

وتتيح الإجراءات الجديدة للمستوردين تقديم البيان الجمركى استنادًا إلى بوليصة الشحن الواردة باسمهم، مع استكمال «إذن التسليم» قبل الإفراج النهائى عن البضائع. ويسمح ذلك ببدء أعمال الفحص والمراجعة الجمركية منذ وصول الشحنة إلى الميناء، بدلًا من الانتظار لحين استيفاء جميع المستندات، ما يختصر جزءًا مهمًا من الدورة الزمنية للإفراج ويحد من التكدسات داخل الموانئ.

وأكدت وزارتا الاستثمار والمالية، أن هذه التيسيرات تأتى فى إطار خطة أوسع لتطوير البنية اللوجستية وتعزيز التحول الرقمى داخل المنافذ الجمركية، من خلال تبسيط الدورة المستندية ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمتعاملين، بما يعزز قدرة الموانئ المصرية على المنافسة إقليميًا ودوليًا.

وتعكس المؤشرات الأخيرة تطورًا ملحوظًا فى أداء المنظومة الجمركية، حيث تراجع متوسط زمن الإفراج الجمركى خلال عام ٢٠٢٥ إلى نحو خمسة أيام، مع استمرار الجهود الرامية إلى خفضه إلى يومين فقط خلال المرحلة المقبلة، بدعم من التوسع فى تطبيق منظومة «نافذة» والتسجيل المسبق للشحنات وإجراءات إدارة المخاطر.

ويرى خبراء النقل واللوجستيات، أن تحسين كفاءة الإجراءات الجمركية يمثل أحد العوامل الرئيسية فى رفع تصنيف الدول على مؤشرات الأداء اللوجستى العالمية، ما يجعل التيسيرات الجديدة خطوة إضافية فى مسار الإصلاحات الرامية إلى ترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمى للتجارة والخدمات اللوجستية.

من جانبه، أكد الدكتور عمرو السمدوني، سكرتير شعبة النقل الدولى واللوجستيات بغرفة القاهرة التجارية، أن التيسيرات الجديدة تمثل خطوة مهمة لتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، موضحًا أن تقليل زمن الإفراج الجمركى ينعكس مباشرة على خفض التكاليف التشغيلية، ويمنح الشركات قدرة أكبر على إدارة المخزون وتوفير مستلزمات الإنتاج بصورة أكثر كفاءة.

وأضاف: أن عامل الوقت أصبح أحد أهم عناصر التنافسية فى التجارة العالمية، خاصة فى ظل الاعتماد المتزايد على سلاسل توريد مرنة وسريعة الاستجابة، مشيرًا إلى أن استمرار تطوير الإجراءات الرقمية داخل الموانئ يسهم فى تعزيز انسيابية حركة التجارة ويرفع من جاذبية السوق المصرية للمستثمرين.

وأوضح السمدوني، أن هذه الإجراءات تأتى ضمن استراتيجية أشمل لتحديث الموانئ المصرية ورفع كفاءتها التشغيلية، بما يدعم قطاع التجارة الخارجية ويخفض تكاليف الاستيراد والإنتاج، ويعزز استقرار سلاسل الإمداد للقطاعات الصناعية المختلفة.

مواد خام فى المخلفات تدخل فى صناعات متعددة..

الاقتصاد الدائرى «ينبش» فى كنوز النفايات

كتبت: مروة أبو المجد

لم تعد المخلفات فى مصر مجرد تحد بيئى أو عبء اقتصادى يتطلب التخلص منه، بل أصبحت موردًا إنتاجيًا يدخل فى صناعات متعددة ويوفر فرصًا استثمارية جديدة، ومع توسع الدولة فى تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري، الذى يعتمد على إعادة استخدام الموارد وتعظيم الاستفادة منها، بدأت النفايات الصناعية والزراعية والبلدية تتحول إلى مواد خام ومنتجات ذات قيمة مضافة تدعم الصناعة الوطنية وتفتح آفاقًا جديدة للنمو.

وخلال السنوات الأخيرة، وضعت الحكومة ملف إدارة المخلفات ضمن أولوياتها، مستهدفة رفع معدلات إعادة التدوير وتوسيع الاستفادة الاقتصادية من المخلفات. ويعكس هذا التوجه تحولًا مهمًا من الاعتماد على جمع النفايات والتخلص منها إلى استغلالها كمصدر للمواد الخام والطاقة.

ويُعد قطاع إعادة تدوير البلاستيك من أبرز تطبيقات الاقتصاد الدائرى فى مصر، حيث تشهد صناعة التدوير نموًا متزايدًا من خلال جمع وفرز المخلفات وتحويلها إلى حبيبات بلاستيكية تستخدم مجددًا فى العمليات الصناعية. كما برزت نماذج مبتكرة مثل شركة «بكيا»، التى تعتمد على منصة رقمية تتيح للمواطنين استبدال المخلفات بسلع وخدمات، بما يساهم فى دمج الأفراد داخل منظومة إعادة التدوير.

ولا تقتصر جهود التدوير على الشركات المنظمة فقط، إذ تمثل مناطق مثل منشية ناصر بالقاهرة نموذجًا مهمًا للاقتصاد غير الرسمي، حيث تعتمد آلاف الأسر على فرز المخلفات وإعادة تدويرها كمصدر رئيسى للدخل، بما يساهم فى تقليل كميات النفايات وتحقيق عائد اقتصادى منها.

وفى قطاع المعادن، أصبحت إعادة تدوير الحديد والألومنيوم والنحاس خيارًا اقتصاديًا مهمًا للمصانع، خاصة مع ارتفاع أسعار الخامات عالميًا، حيث يساعد التدوير على تقليل تكاليف الإنتاج وخفض استهلاك الطاقة مقارنة باستخدام المواد الخام الأولية.

كما يشهد قطاع الوقود البديل توسعًا ملحوظًا، خاصة فى الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الأسمنت. وأصبحت المخلفات مصدرًا بديلًا للوقود التقليدي، ما يسهم فى خفض الانبعاثات وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ضمن توجهات الدولة نحو الاقتصاد الأخضر.

وامتدت تطبيقات الاقتصاد الدائرى إلى القطاع الزراعي، حيث بدأت مخلفات المحاصيل الزراعية، التى كانت تمثل مصدرًا للتلوث البيئي، تدخل فى صناعات متعددة تشمل إنتاج الأسمدة العضوية والأعلاف والوقود الحيوى والمواد العازلة، ما يوفر قيمة اقتصادية وفرص عمل جديدة بالمحافظات الزراعية.

ويرى خبراء، أن الاقتصاد الدائرى يعد من أسرع القطاعات نموًا خلال السنوات المقبلة، خاصة مع زيادة حجم المخلفات وتطور التشريعات الداعمة للاستثمار فى هذا المجال، وعلى رأسها قانون تنظيم إدارة المخلفات، الذى فتح المجال أمام مشاركة أكبر للقطاع الخاص فى مشروعات التدوير وإدارة المخلفات.

ومع تزايد استخدام المواد المعاد تدويرها والتوسع فى الصناعات الخضراء، لم يعد التحدى الرئيسى يتمثل فى التخلص من النفايات، بل فى كيفية تعظيم العائد الاقتصادى منها، بما يجعل الاقتصاد الدائرى أحد المحركات الجديدة لنمو الصناعة المصرية ودعم التنمية المستدامة.

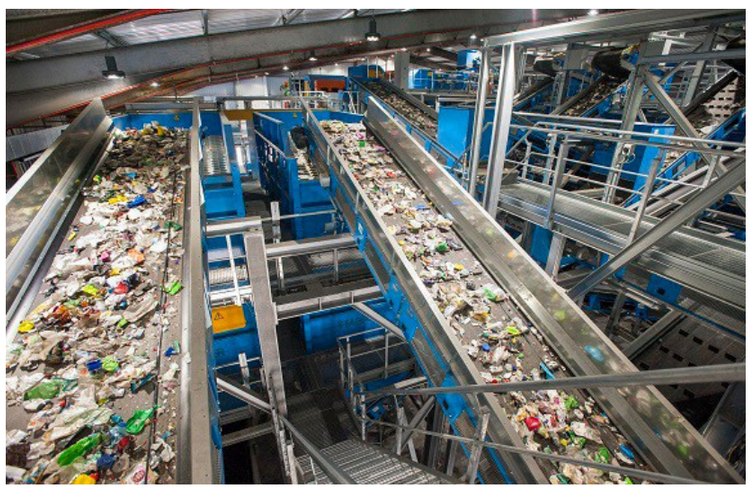

حل الأزمة فى المادة 41 ..

«قانون الكهرباء» يفك شفرة «العدادت الكودية»

كتب: كريم عاطف

تثير منظومة العدادات الكودية جدلًا متجددًا فى قطاع الكهرباء، بين كونها حلًا فنيًا وقانونيًا لمواجهة سرقات التيار الكهربائى فى العقارات المخالفة، وبين التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بقدرة المواطنين على تحمل تكلفتها.

وفى الوقت الذى تؤكد فيه الدولة أهمية ضبط الاستهلاك وحماية حقوق شركات الكهرباء، تتصاعد الدعوات لضرورة دراسة الأبعاد الاجتماعية قبل أى تحركات تتعلق بتسعير أو تعميم المنظومة.

وفى هذا السياق، قال الدكتور حافظ سلماوي، الرئيس الأسبق لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك: إن العدادات الكودية جاءت كحل بديل بعد سنوات من تطبيق نظام «الممارسة»، الذى لم يعكس الاستهلاك الحقيقى للمواطنين وأدى إلى خسائر كبيرة فى قطاع الكهرباء، فضلا عن تراكم الأعباء القانونية الناتجة عن تحرير محاضر سرقة التيار.

وأوضح – فى تصريح خاص لـ» البورصجية-»، أن القانون لا يسمح بتركيب العدادات التقليدية للمبانى المخالفة، سواء المقامة دون تراخيص أو على أراض زراعية أو أملاك دولة، وهو ما دفع الدولة إلىً استحداث نظام العدادات الكودية لضبط الاستهلاك وتحقيق تحصيل قانونى لمستحقات الكهرباء.

وأشار سلماوى إلى أن الإشكالية الحالية لا تتعلق بموعد تركيب العداد أو توقيت المخالفة، بقدر ما ترتبط بالمركز القانونى للمستهلك، حيث يتم التعامل مع المخالفين من خلال العدادات الكودية، مقابل العدادات التقليدية للمواطنين الملتزمين، ما يخلق حالة من التباين فى المعاملة.

وحذر من أن رفع أو توحيد تعريفة الكهرباء على أصحاب العدادات الكودية دون دراسة دقيقة لظروفهم الاقتصادية قد يؤدى إلى نتائج عكسية، أبرزها زيادة احتمالات العودة لسرقة التيار أو التحايل على العدادات، بما يضر بأهداف المنظومة.

ولفت إلى أن قانون الكهرباء يتضمن آلية لمعالجة هذه الحالات من خلال المادة ٤١، التى تتيح لمجلس الوزراء تحديد أسعار خاصة لبعض الفئات لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، على أن تتحمل وزارة المالية الفارق لشركات الكهرباء، بما يحقق التوازن بين العدالة الاجتماعية واستدامة الخدمة.

ودعا سلماوى إلى ضرورة قيام جهاز تنظيم مرفق الكهرباء بإجراء دراسة شاملة لقياس القدرة الحقيقية لأصحاب العدادات الكودية على السداد، بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، اعتمادًا على بيانات الدخل والإنفاق.

وأوضح أن المعايير الدولية والمحلية تشير إلى أهمية ألا تتجاوز فاتورة الكهرباء نسبة محددة من دخل الأسرة، لضمان عدم تحولها إلى عبء يهدد الاستقرار المعيشي.

كما شدد على أن القضية لا تتعلق فقط بالقدرة المالية على الدفع، بل أيضًا بالإحساس بالعدالة بين المشتركين، فى ظل شعور بعض أصحاب العدادات الكودية بأنهم يتحملون أعباء أكبر مقارنة بالمشتركين النظاميين رغم تقارب مستويات الاستهلاك.

واختتم بالتأكيد على أن الهدف الأساسى يجب أن يظل حماية حق الدولة فى تحصيل مستحقاتها ومنع سرقات الكهرباء، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، بما يحقق التوازن بين تطبيق القانون وضمان الاستقرار المجتمعي.

مخاوف من تأثير التضخم والغلاء..

تحديات أمام منظومة الدعم النقدى

كتبت: ولاء النجار

يُعد ملف التحول من منظومة الدعم العينى إلى الدعم النقدى أحد أبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المطروحة للنقاش خلال الفترة الحالية، فى ظل ارتباطه المباشر بملايين الأسر المستفيدة من دعم السلع التموينية والخبز.

وبينما تتجه الدولة إلى تطوير منظومة الدعم بما يضمن وصوله إلى مستحقيه وتقليل الهدر والتسرب، تتباين الرؤى حول الشكل الأنسب للتطبيق، خاصة مع استمرار المخاوف المتعلقة بحماية الفئات الأكثر احتياجًا من تأثيرات التضخم وارتفاع الأسعار.

فى هذا السياق، أكد النائب محمد إسماعيل، عضو مجلس النواب، أنه لم يتم حتى الآن عرض أى مشروع قانون رسمى لتحويل الدعم من عينى إلى نقدي، مشيرًا إلى أن أى مقترح فى هذا الملف سيخضع لنقاش موسع داخل البرلمان وبمشاركة الجهات التنفيذية المعنية، وفى مقدمتها وزارة التموين.

وأوضح، أن ملف الدعم من أكثر الملفات حساسية نظرًا لارتباطه المباشر بمعيشة المواطنين، لافتًا إلى أن أى تطوير يجب أن يضمن وصول الدعم إلى الفئات الأولى بالرعاية دون المساس بحقوقهم الأساسية.

وحذر من أن تقديم الدعم فى صورة نقدية مباشرة قد يواجه تحديات تتعلق بكيفية توجيه الإنفاق داخل بعض الأسر، بما قد يؤثر على تلبية الاحتياجات الأساسية.

واقترح إسماعيل تصورًا بديلًا يعتمد على منظومة بطاقات إلكترونية مشروطة، يتم شحنها بالقيمة المخصصة للدعم، مع استخدامها حصريًا فى شراء السلع التموينية والخبز من المنافذ المعتمدة، بما يحقق التوازن بين مرونة الاستخدام وضمان التوجيه الصحيح للدعم.

وأشار إلى أن هذا النموذج قد يسهم فى تقليل الممارسات غير المنظمة داخل منظومة الدعم، مع تعزيز المنافسة بين المخابز والمنافذ المختلفة، بما ينعكس على تحسين جودة السلع والخدمات المقدمة للمواطنين.

وفيما يتعلق بتأثير التضخم، أوضح أن التصورات المطروحة لا تعتمد على مبالغ ثابتة، بل تقوم على مراجعة دورية لقيمة الدعم بما يتناسب مع أسعار السلع الأساسية، لضمان الحفاظ على القوة الشرائية للمستفيدين.

من جانبه، قال الدكتور مدحت نافع، الخبير الاقتصادي: إن تجارب الدعم المختلفة تشير إلى أن الدعم النقدى أكثر كفاءة من الدعم العينى، لقدرته على الوصول المباشر إلى المستفيد وتقليل الفاقد الناتج عن مراحل التوزيع.

وأضاف: أن منظومة الدعم العينى ترتبط بسلاسل طويلة من الإجراءات قد ينتج عنها تسرب جزء من الدعم أو عدم وصوله بالكامل إلى المستحقين، وهو ما يجعل التحول إلى الدعم النقدى خيارًا أكثر فاعلية من الناحية الاقتصادية.

وأكد نافع، أن نجاح أى منظومة دعم نقدى يرتبط بعاملين أساسيين، هما دقة تحديد الفئات المستحقة، والقدرة على التعامل مع معدلات التضخم التى تؤثر على القوة الشرائية للدعم.

وشدد على أهمية تحديث قواعد بيانات المستفيدين بشكل مستمر لضمان توجيه الدعم إلى مستحقيه الفعليين، مع ضرورة مراجعة قيمته بشكل دورى للحفاظ على أثره الاجتماعى والاقتصادي.

وأشار إلى أن الدعم النقدى يمكن أن يسهم فى تعزيز الأمن الغذائى وتحسين قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، بشرط وجود آليات مرنة لمواكبة تغيرات الأسعار وضمان استمرار فعاليته.

تداعيات الهبوط إلى «سوق مبتدئة»..

«خفض التصنيف» اختبار صعب يهدد البورصة المصرية؟

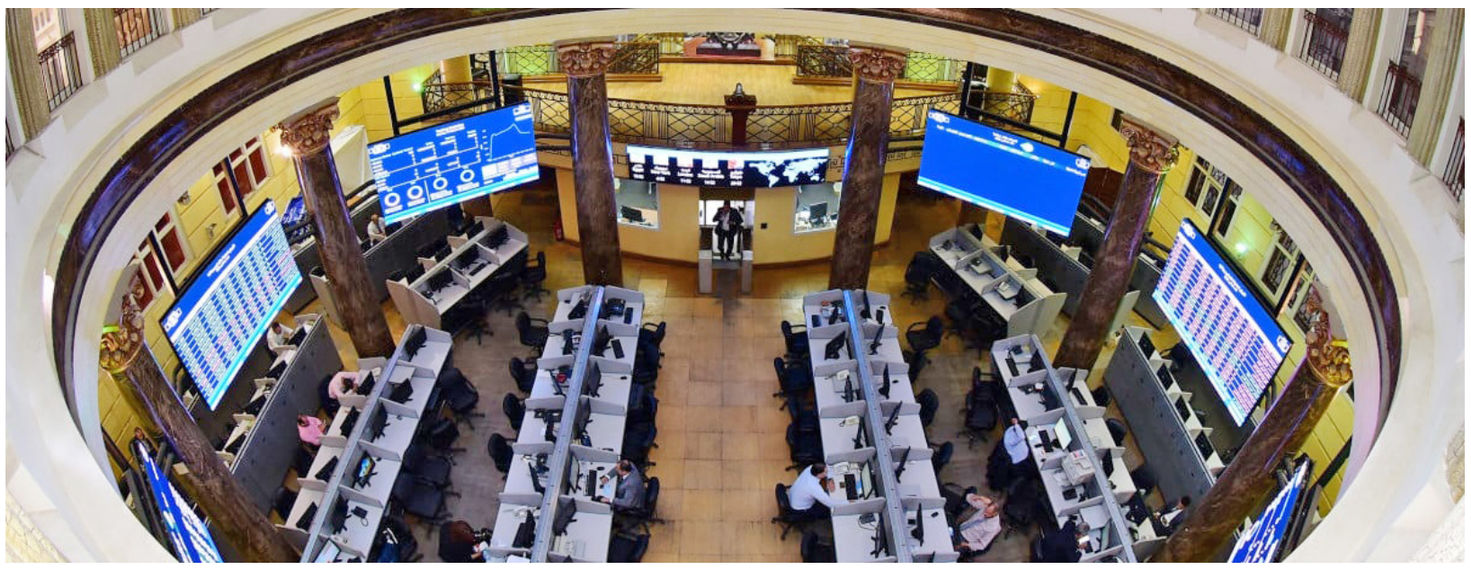

كتب- طه نبيل:

فى الوقت الذى تحقق فيه البورصة المصرية مستويات تاريخية، حيث تجاوز رأس المال السوقى 3.7 تريليونات جنيه، وبلغت قيم التداول اليومية فى بعض الجلسات نحو 12 مليار جنيه، تبرز مخاوف جديدة بشأن مستقبل تصنيف السوق المصرية عالميًا، بعد إعلان مؤسسة «ستاندرد آند بورز داو جونز» فتح مشاورات رسمية لبحث خفض تصنيف مصر من فئة «الأسواق الناشئة» إلى «الأسواق المبتدئة».

وأثار هذا التطور تساؤلات واسعة بين المستثمرين والمتعاملين حول انعكاساته المحتملة على تدفقات الاستثمار الأجنبي، وبرنامج الطروحات الحكومية، وقدرة السوق على الحفاظ على جذب الاستثمارات.

وفى هذا السياق، استطلعت «البورصجية» آراء عدد من خبراء سوق المال للوقوف على أسباب هذه الخطوة وتداعياتها على أداء السوق خلال الفترة المقبلة.

فرصة زمنية لتلافى الخفض وتعزيز الطروحات

قال أحمد عبد الفتاح، خبير أسواق المال، إن هناك مساحة زمنية كافية لتلافى أى خفض مرتقب لتصنيف البورصة المصرية، خاصة فى ظل التوجه الحكومى نحو تنفيذ برنامج الطروحات العامة وفق جدول زمنى منتظم، إلى جانب تنامى دور الطروحات الخاصة، بما يسهم فى زيادة عمق السوق وتوسيع قاعدة الشركات المقيدة.

وأضاف أن القرارات المتعلقة بتقديم حوافز ضريبية لقيد الشركات فى البورصة لمدة ثلاث سنوات تمثل خطوة مهمة فى اتجاه تنشيط السوق، موضحًا أن السوق المصرية فى حاجة إلى مزيد من المحفزات الجاذبة لتشجيع الشركات على القيد، الأمر الذى من شأنه جذب سيولة عربية وأجنبية جديدة، لا سيما مع دخول كيانات كبرى ذات ثقل اقتصادى وسُمعة عالمية، مثل المشروعات المرتبطة بالعاصمة الإدارية الجديدة، والتى يمكن أن تسهم فى رفع عمق السوق وزيادة جاذبيتها الاستثمارية.

وأشار عبد الفتاح إلى أن الوزن النسبى للبورصة المصرية داخل مؤشر الأسواق الناشئة تراجع خلال الفترة الماضية، متأثرًا بزيادة أوزان أسواق أخرى مثل السوق السعودى بعد الطروحات الكبرى، معتبرًا أن زيادة عدد الشركات المقيدة وطرح كيانات عملاقة خلال المرحلة المقبلة قد يعيد التوازن النسبى للسوق المصرية داخل المؤشرات العالمية.

وفيما يتعلق بالتأثير المحتمل فى حال حدوث خفض للتصنيف، أوضح أن الأثر سيكون محدودًا وقصير الأجل، ويتركز بشكل أساسى فى إعادة ترتيب المحافظ الأجنبية والأوزان النسبية لها داخل المؤشرات العالمية، مشيرًا إلى أن السوق المصرية تعتمد بشكل أساسى على المستثمر المحلى الذى يستحوذ على أكثر من 90% من التعاملات، وهو ما يقلل من حدة تأثير خروج أو دخول الاستثمارات الأجنبية مقارنة ببعض الأسواق الأخرى.

وأكد أن أى خفض محتمل للتصنيف، إن حدث، سيكون تأثيره مؤقتًا، بينما يظل السيناريو الإيجابى مرهونًا بزيادة الطروحات وتعميق السوق وإدخال كيانات كبرى قادرة على رفع الوزن النسبى لمصر داخل مؤشرات الأسواق الناشئة مجددًا.

تأثير سلبى مباشر على السوق

قالت حنان رمسيس إن الحديث عن خفض تصنيف البورصة المصرية يمثل «خبرًا سلبيًا للغاية»، سيكون له تأثير مباشر على أداء السوق، خاصة على الأسهم القيادية، موضحة أن السوق بدأت بالفعل فى التفاعل مع هذه المخاوف من خلال موجات هبوط متتالية دفعت المؤشر إلى مستويات قرب 51.900 نقطة.

وأضافت أن التفاؤل السابق بوصول المؤشر إلى مستويات 55.900 نقطة أو حتى 60 ألف نقطة أصبح أكثر صعوبة فى ظل هذا التطور، معتبرة أن الترقية أو حتى تثبيت التصنيف داخل فئة الأسواق الناشئة كان أحد أهم العوامل الداعمة لثقة المستثمرين الأجانب.

وأشارت إلى أن التقليل من أهمية التصنيف يعد خطأ فى التقدير، موضحة أن بقاء السوق ضمن الأسواق الناشئة يتيح دخول صناديق استثمار ومعاشات أجنبية ضخمة قادرة على ضخ سيولة قوية فى الأسهم القيادية، وهو ما ينعكس إيجابًا على الأسعار ونتائج الأعمال معًا.

ولفتت إلى أن خفض التصنيف إلى سوق مبتدئة قد يقلل من شهية الصناديق العالمية، ويؤدى إلى إعادة هيكلة محافظها وخفض أوزان السوق المصرية، بما يضغط على السيولة الأجنبية ويؤثر على عمق التداول.

وأكدت أن استمرار هذا السيناريو قد يدفع بعض الأسواق الإقليمية إلى استقطاب الحصة الاستثمارية التى كانت موجهة إلى مصر، مشددة على أن الحل يكمن فى تسريع الإصلاحات وزيادة عدد الطروحات ورفع كفاءة السوق لتعزيز مكانتها داخل المؤشرات العالمية.

مصر تستوفى معايير الأسواق الناشئة

من جانبه، قال الدكتور محمد عبد الهادي، خبير أسواق المال، إن عملية التصنيف الصادرة عن مؤشر «إس آند بى داو جونز» تمت مناقشتها مسبقًا فى أبريل الماضي، وهى مبنية على آراء مجموعة من المستثمرين داخل المؤشر، على أن يتم الحسم النهائى لاحقًا، ما يعنى أن القرار المطروح حاليًا ليس نهائيًا ولا يعكس تحديثًا فعليًا لقواعد تصنيف الأسواق.

وأوضح عبد الهادى أن السوق المصرية، وفقًا للمعايير الحالية، تستوفى معظم الاشتراطات المطلوبة للبقاء ضمن فئة الأسواق الناشئة، سواء من حيث ارتفاع أحجام التداول التى شهدت زيادات ملحوظة خلال الفترة الأخيرة، أو من حيث تحسن جاذبية السوق وزيادة مستويات الشفافية وانخفاض مضاعفات الربحية مقارنة بأسواق مماثلة.

وأضاف أن البنية التحتية لسوق المال المصرى شهدت تطورًا واضحًا خلال الفترة الماضية، من خلال إدخال أدوات مالية جديدة مثل السندات والمشتقات، إلى جانب تطوير منظومة التداول بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية، بما يعزز من كفاءة السوق ويزيد من قدرتها على استيعاب الاستثمارات.

وأشار إلى أن معيار دخول وخروج المستثمرين الأجانب لا يشهد أى قيود مؤثرة فى الوقت الحالي، خاصة فى ظل مرونة سعر الصرف، وهو ما يدعم سهولة حركة رؤوس الأموال دون عوائق، مؤكدًا أن هذا العامل يُعد من أهم عناصر تقييم الأسواق عالميًا.

وأكد أن ما يتم تدوله حالياً لا يعكس التطورات الأخيرة فى السوق المصرية، مشيرًا إلى أنه فى حال إعادة تقييم المعايير الأساسية فى الوقت الحالي، فإن البورصة المصرية ستكون مستوفية بالفعل للشروط .

لتعزيز السيولة وجذب المستثمرين..

عقود مستقبلية على أسهم CIB وطلعت مصطفى

كتب- أحمد عبدالمنعم:

أعلنت البورصة المصرية إطلاق عقود مستقبلية على أسهم البنك التجارى الدولى (CIB) ومجموعة طلعت مصطفى القابضة (TMG)، على أن يبدأ التداول عليها اعتبارًا من جلسة الخميس المقبل الموافق ١٨ يونيو، فى خطوة تستهدف توسيع سوق المشتقات المالية وتوفير أدوات استثمارية جديدة تدعم إدارة المخاطر وتعزز كفاءة السوق.

وأوضحت البورصة أن العقود المستقبلية الجديدة ستُطرح بآجال استحقاق تبلغ ثلاثة أشهر وستة أشهر، فيما يمثل كل عقد ١٠٠ سهم من السهم الأساسي. وتتيح هذه الأدوات للمستثمرين فرصًا أكبر للتحوط من تقلبات الأسعار، إلى جانب دعم استراتيجيات التداول المختلفة وزيادة عمق السوق.

وقال إسلام مصطفى، خبير أسواق المال إن إدراج العقود المستقبلية على أسهم البنك التجارى الدولى ومجموعة طلعت مصطفى يمثل مرحلة جديدة فى مسار تطوير الأدوات المالية بالسوق المصرية، موضحًا أن هذه الخطوة تستهدف جذب شرائح جديدة من المستثمرين المحليين والأجانب، ورفع كفاءة التداولات وتعزيز السيولة.

وأضاف أن توفير أدوات متطورة لإدارة المخاطر والتحوط يعد أحد العناصر الرئيسية لزيادة تنافسية سوق المال المصرية وجعلها أكثر قدرة على استقطاب المؤسسات الاستثمارية.

ما هى العقود المستقبلية؟

العقود المستقبلية هى أدوات مالية مشتقة يتم تداولها داخل البورصات المنظمة، وتقوم على اتفاق بين طرفين لشراء أو بيع أصل مالى فى تاريخ مستقبلى محدد وبسعر يتم الاتفاق عليه مسبقًا.

وتتميز هذه العقود بتوحيد شروطها وأحجامها وخضوعها لضمانات غرف المقاصة، وهو ما يقلل من مخاطر عدم الالتزام بالتعاقدات، ويجعلها من الأدوات المستخدمة فى التحوط أو المضاربة على تحركات الأسعار المستقبلية.

الفرق بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة

رغم التشابه بين النوعين، فإن العقود المستقبلية يتم تداولها داخل البورصات وتخضع لإشراف ورقابة منظمة، بينما تُبرم العقود الآجلة خارج البورصة بشكل مباشر بين الأطراف المتعاقدة.

وتتمتع العقود المستقبلية بدرجة أعلى من السيولة والأمان نتيجة وجود جهة ضامنة للتنفيذ، فى حين تمنح العقود الآجلة مرونة أكبر فى تحديد الشروط لكنها تنطوى على مخاطر أعلى.

ما المقصود بالمشتقات المالية؟

المشتقات المالية هى أدوات استثمارية تستمد قيمتها من أصول أخرى مثل الأسهم أو السلع أو المؤشرات، ويعتمد العائد منها على حركة أسعار تلك الأصول دون الحاجة إلى امتلاكها بشكل مباشر.

وتشمل المشتقات المالية عدة أنواع رئيسية، أبرزها العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المبادلة، وتستخدم فى إدارة المخاطر أو تحقيق مكاسب من تحركات الأسواق.

توقعات بزيادة السيولة وجذب مستثمرين جدد

وقالت حنان رمسيس، عضو مجلس إدارة شركة الحرية لتداول الأوراق المالية، إن نجاح التجربة سيعتمد على حجم الإقبال من المستثمرين ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، مشيرة إلى أن هذه الأدوات تتطلب قدرًا من الخبرة فى تحليل الأسواق وتوقع اتجاهات الأسعار المستقبلية.

وأضافت أن بعض المستثمرين قد يفضلون متابعة أداء العقود خلال الفترة الأولى من التداول قبل اتخاذ قرار الاستثمار بها، لتقييم مدى ملاءمتها لطبيعة السوق المحلية.

وأكد حسام عيد، عضو مجلس إدارة شركة كابيتال فاينانشال، أن العقود المستقبلية تعد من الأدوات المهمة التى تتيح للمستثمرين الاستفادة من توقعات صعود أو هبوط الأسهم، مشيرًا إلى أن إدراجها من المتوقع أن يدعم تدفقات السيولة ويرفع من كفاءة السوق.

وأوضح أن السوق يترقب صدور النشرة التفصيلية الخاصة بالعقود الجديدة، والتى ستتضمن جميع الشروط والضوابط المنظمة للتداول.

وأشار إلى أن أن إدراج العقود المستقبلية يمثل خطوة مهمة فى مسار تطوير البورصة المصرية، لكنه يتطلب فى الوقت نفسه رفع مستوى الوعى لدى المستثمرين بطبيعة هذه الأدوات والمخاطر المرتبطة بها قبل اتخاذ قرارات الاستثمار.

تحذيرات من الأزمات المتكررة..

الاقتصاد العالمى تحت الحصار

كتب- محمود نبيل:

ألقت الأزمات السياسية التى يواجهها العالم فى الوقت الراهن على أدائه الاقتصادي، الأمر الذى دفع الخبراء والمسؤولين للتحذير من صدمات منتظرة قد تُعمِّق جراح الاقتصاد العالمي، التى تعانى بالفعل من أزمات عدة، على رأسها الحصار البحرى القائم فى مضيق هرمز، وما يتبع ذلك من تأثُّر سلاسل الإمداد للسلع المختلفة.

تشهد سوق النفط مرحلةً حساسة مع استمرار المخاوف المرتبطة بالإمدادات العالمية. فقد ارتفعت الأسعار خلال الأيام الأخيرة مدفوعة بتصاعد التوترات فى الشرق الأوسط، ما أعاد علاوة المخاطر الجيوسياسية إلى السوق النفطية. وسجل خام برنت نحو 98 دولاراً للبرميل، محققاً ارتفاعاً قوياً بلغت نسبته 4.52%، وسط توقعات بمزيد من الارتفاع بعدما جدّد الحوثيون تهديداتهم بعرقلة الملاحة فى مضيق باب المندب.

وعلى مستوى الذهب، فعلى رغم استمرار العوامل الداعمة للذهب على المدى الطويل، شهد المعدن الأصفر تراجعًا خلال جلسات التداول الأخيرة مع تصاعد التوقعات بأن يرفع مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأميركى أسعار الفائدة خلال العام الجاري.

وانخفض الذهب إلى أدنى مستوياته منذ أكثر من شهرين، متراجعًا بنحو 4.1% خلال الفترة المعروضة، بما يعادل نحو 205 دولارات للأونصة. وبعد أن تداول بالقرب من 4490 دولارًا للأونصة خلال الأسبوع الماضي، هبط بصورة حادة ليسجل نحو 4285 دولارًا للأونصةً، متأثرًا بتجدد التوترات فى الشرق الأوسط، إلى جانب تعزيز تقرير الوظائف الأميركى القوى رهانات الأسواق على تشديد السياسة النقدية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الدولار وزيادة جاذبية الأصول المدرة للعائد مقارنةً بالمعدن الذى لا يحقق عائدًا دوريًا.

حذرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجييفا، من أن الاقتصاد العالمى لا يزال غير مستعد للتعامل مع الصدمات المتكررة، منوهة بما شهده من أزمات متلاحقة خلال السنوات الأخيرة، بدءًا من جائحة كورونا والحرب فى أوكرانيا، مرورًا بالتوترات التجارية، وصولًا إلى الصراع فى الشرق الأوسط، وغلق مضيق هرمز.

وأشارت إلى أن العالم دخل مرحلة أصبحت فيها الأزمات تحصل بوتيرة أكبر، كما أنها ليست أحداثًا استثنائية، مضيفة أن الدول باتت مُطالبة ببناء أسس اقتصادية أكثر قدرة على الصمود أمام هذه التحديات.

وأعلنت أن صندوق النقد سيُحدِّث توقعاته للاقتصاد العالمى فى يوليو المقبل، بعد أن كان قد خفض توقعاته للنمو فى أبريل الماضي؛ بسبب تداعيات الحرب فى الشرق الأوسط، لافتة إلى أن الصندوق سيستأنف فى مرحلة لاحقة التقييم الدورى للاقتصاد الروسي، لكنه كان قد أرجأ هذه الخطوة سابقًا؛ بسبب صعوبة الحصول على البيانات الاقتصادية اللازمة فى ظل الحرب.

وحسب تقرير لصحيفة «إندبندنت عربية»، فإن هذه الدول قد تضطر أيضًا إلى ضخ استثمارات كبيرة فى مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية؛ لضمان إمدادات أكثر استقرارًا فى حال وقوع اضطرابات مستقبلية.

غير أن بناء هذه المرونة الاقتصادية يتطلب أموالًا طائلة وأعوامًا من العمل، وقد تتراجع الحماسة السياسية لتنفيذه بمجرد انحسار الأزمة. وتسلط هذه المعضلة الضوء على الصعوبة التى تواجهها الحكومات فى معالجة نقاط الضعف الاقتصادية التى نشأت فى عالم شديد الترابط.

عودة «الأموال الساخنة» تعيد التوازن ..

البنوك التجارية تقود ارتفاع الأصول الأجنبية

كتبت- منال عمر:

عاد فائض صافى الأصول الأجنبية للقطاع المصرفى المصرى إلى الارتفاع خلال شهر أبريل الماضي، مسجلًا أول زيادة شهرية منذ اندلاع التوترات الإقليمية التى أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبى وأسواق المال فى المنطقة، فى مؤشر يعكس تحسن أوضاع السيولة بالنقد الأجنبى واستعادة جزء من ثقة المستثمرين فى السوق المصرية.

وأظهرت بيانات البنك المركزى المصرى ارتفاع صافى الأصول الأجنبية للقطاع المصرفى ككل، الذى يشمل البنك المركزى والبنوك التجارية العاملة فى السوق المحلية، بنسبة ٧,٢٪ على أساس شهري، بما يعادل نحو ١,٥٦ مليار دولار، ليصل إلى ٢٢,٩ مليار دولار بنهاية أبريل، مقارنة بنحو ٢١,٣٤ مليار دولار فى مارس.

ويأتى هذا التحسن بعد فترة من الضغوط التى تعرض لها القطاع المصرفى نتيجة خروج جزء من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من أدوات الدين الحكومية، خاصة أذون الخزانة المحلية، بالتزامن مع تصاعد التوترات الجيوسياسية فى المنطقة وما صاحبها من حالة عدم يقين دفعت المستثمرين إلى إعادة توجيه استثماراتهم نحو الأصول الأقل مخاطرة.

استيعاب صدمة خروج الأموال الساخنة

ويرى محللون أن ارتفاع صافى الأصول الأجنبية يعكس نجاح الاقتصاد المصرى فى استيعاب تداعيات خروج جزء من رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل، المعروفة باسم «الأموال الساخنة»، خلال الأشهر الماضية، مع بدء عودة جانب من هذه التدفقات إلى السوق المحلية.

وكانت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتمانى قد أشارت فى تقرير سابق إلى خروج نحو ١٠ مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية فى أذون الخزانة المصرية خلال شهر واحد فقط من بداية التوترات الإقليمية، وهو ما شكل ضغطًا على سوق الصرف واحتياطيات النقد الأجنبي.

إلا أن بيانات السوق أظهرت عودة ما بين ٣ و٤ مليارات دولار من هذه التدفقات خلال أبريل، فى ظل تحسن شهية المستثمرين للمخاطرة وتزايد التوقعات بشأن تهدئة الأوضاع الجيوسياسية، الأمر الذى ساهم فى دعم أوضاع النقد الأجنبى لدى البنوك.

واستفاد القطاع المصرفى من تحسن نسبى فى استقرار سوق الصرف خلال الفترة نفسها، حيث جرى احتساب سعر الدولار عند مستوى ٥٣,٦٧ جنيه فى أبريل مقارنة بنحو ٥٤,٦٤ جنيه فى مارس، وفق البيانات الرسمية للبنك المركزي، وهو ما انعكس إيجابًا على تقييم الأصول والالتزامات الأجنبية.

ما هو صافى الأصول الأجنبية؟

ويُعد صافى الأصول الأجنبية أحد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس قوة المراكز المالية للبنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية. ويعبر المؤشر عن الفرق بين الأصول الأجنبية التى تمتلكها البنوك، مثل الودائع والاستثمارات والأرصدة بالعملات الأجنبية، وبين التزاماتها الخارجية المستحقة.

وعندما يكون صافى الأصول الأجنبية موجبًا، فهذا يعنى أن البنوك تمتلك أصولًا أجنبية تفوق التزاماتها، ما يعزز قدرتها على توفير السيولة الدولارية اللازمة لتلبية احتياجات العملاء وسداد الالتزامات المختلفة.

ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة فى الاقتصادات الناشئة، باعتباره أحد المقاييس الرئيسية التى تعكس مدى توافر النقد الأجنبى واستقرار القطاع المصرفي.

البنوك التجارية المحرك الرئيسي

وأظهرت بيانات البنك المركزى أن البنوك التجارية كانت المحرك الرئيسى لزيادة صافى الأصول الأجنبية خلال أبريل، إذ ارتفع فائض صافى الأصول الأجنبية لديها بنسبة ٣٢,٥٪ على أساس شهرى ليصل إلى نحو ٧,٧٤ مليار دولار، مقارنة بمستوياته فى مارس.

ويعكس هذا الأداء تحسن تدفقات النقد الأجنبى إلى البنوك التجارية، سواء من خلال عودة جزء من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو من مصادر أخرى للنقد الأجنبى مثل التحويلات والصادرات والأنشطة الاستثمارية.

كما يشير إلى نجاح البنوك فى تعزيز مراكزها الخارجية خلال الفترة الماضية، وهو ما ساعد فى تعويض جزء من الضغوط التى شهدها السوق عقب موجة خروج الاستثمارات الأجنبية.

تراجع محدود فى فائض المركزي

فى المقابل، سجل صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى تراجعًا طفيفًا خلال أبريل بنسبة ٢,٢٪، لينخفض إلى نحو ١٥,١٦ مليار دولار بنهاية الشهر، مقارنة بمستواه فى مارس.

ورغم هذا الانخفاض المحدود، فإن فائض الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى لا يزال عند مستويات قوية نسبيًا، ما يعكس استمرار امتلاك المركزى هامشًا مناسبًا من السيولة الأجنبية يمكنه من إدارة احتياجات السوق والحفاظ على استقرار القطاع النقدي.

ويرى خبراء أن التراجع المسجل لدى البنك المركزى قد يرتبط بعمليات إدارة السيولة وتلبية بعض الالتزامات المرتبطة بالسوق المحلية والخارجية، دون أن يشير بالضرورة إلى ضغوط هيكلية على وضع الاحتياطيات الأجنبية.

مؤشرات إيجابية للاقتصاد المصري

ويعكس ارتفاع صافى الأصول الأجنبية للقطاع المصرفى تطورًا إيجابيًا للاقتصاد المصرى خلال الفترة الأخيرة، خاصة مع عودة جزء من التدفقات الاستثمارية الأجنبية وتحسن مستويات السيولة بالنقد الأجنبي.

ويشير إلى قدرة الجهاز المصرفى على التعامل مع الصدمات الخارجية والحفاظ على توازن مراكزه المالية رغم التقلبات التى شهدتها الأسواق الإقليمية والعالمية.

ويرى مراقبون أن استمرار تحسن هذا المؤشر خلال الأشهر المقبلة سيظل مرتبطًا بعدة عوامل، أبرزها استقرار الأوضاع الجيوسياسية، واستمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتحسن موارد النقد الأجنبى من السياحة والصادرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، بما يدعم استقرار سوق الصرف ويعزز الثقة فى الاقتصاد المصري.

خطوة استراتيجية فى مسيرة تطوير قطاع أمناء الاستثمار..

البنك الأهلى يعزز التحول الرقمى فى تسويق الأصول مع «بالمزاد دوت كوم»

أعلنت منصة بالمزاد دوت كوم عن توقيع اتفاقية تشغيل للتحول الرقمى فى تسويق وبيع الأصول مع البنك الأهلى المصري، بما يعزز كفاءة بيع الأصول بالمزادات العلنية الإلكترونية.

حيث صرح أحمد السعيد رئيس الاستثمارات وامناء الاستثمار التنفيذى بالبنك الأهلى المصري، أن التعاون يمثل خطوة استراتيجية هامة فى استمرار مسيرة التطوير بقطاع أمناء الاستثمار بالبنك، ويعكس التزامه بتبنى الحلول الرقمية المبتكرة التى تعزز الشفافية، وتحقق أعلى عائد من بيع الأصول، وتدعم تحسين تجربة العملاء، بما يواكب تطورات السوق ويعزز من القدرة التنافسية للبنك على المدى الطويل.

وأضاف السعيد أن البنك الأهلى المصرى يستهدف أيضا من التعاون تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، فى مقدمتها تعظيم الربحية، ودعم التحول الرقمى وتفعيل آليات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز مبادئ التنمية المستدامة عبر تمكين النظام البيئى لمنظومة التكنولوجيا المالية، فضلًا عن رفع معدلات الشمول المالى والتركيز على تحسين تجربة العملاء، مع ضمان أعلى مستويات الشفافية، والعدالة التنافسية، وتقديم أسعار تنافسية ناتجة عن المنافسة العادلة بين المتزايدين، مؤكدا أن هذا التعاون جاء ثمرة لجهود جماعية وتنسيق متكامل بين عدد من الإدارات وفرق العمل داخل البنك الأهلى المصري، وبما يضمن الالتزام الكامل بكافة الضوابط والإجراءات والسياسات المعتمدة بالبنك.

وأكد محمود فرحات، الشريك المؤسس لمنصة "بالمزاد دوت كوم"، أن هذا التعاقد يمثل محطة محورية فى مسيرة المنصة، نظرًا لحجم وثقل البنك الأهلى المصرى باعتباره أحد أكبر الكيانات المصرفية فى السوق، بالإضافة لامتلاكه واحدة من أضخم محافظ الأصول القابلة للتداول، مما يكشف عن تعاون قوى وفرص استثمارية قوية ستكون متاحة قريبًا أمام العملاء عبر منصة بالمزاد.

وأضاف: "يفتح التعاون مع البنك الأهلى المصرى آفاقًا غير مسبوقة أمام السوق، من خلال إتاحة حجم ضخم ومتنوع من الأصول أمام شريحة واسعة من المستثمرين والأفراد، بما يشمل أصولًا مملوكة للبنك أو مشتركة مع بنوك أخرى، وهو ما يعزز من تنوع الفرص الاستثمارية ويخلق سوقًا أكثر ديناميكية وتنافسية، لذا فإننا ننظر لهذا التعاقد باعتباره مرحلة هامة فى مسيرة منصة بالمزاد دوت كوم".

وأضاف أن منصة بالمزاد دوت كوم ستعمل على نقل هذه الأصول إلى نموذج تسويق وبيع رقمى متكامل، يعتمد على المزادات الإلكترونية والحلول الذكية، بما يضمن سرعة الوصول إلى العملاء، وتحقيق أعلى قيمة ممكنة للأصول، فى إطار من الشفافية الكاملة والحوكمة الصارمة، وهو ما ينعكس على تعزيز كفاءة التسعير وزيادة التفاعل مع الأصول المطروحة من خلال تجربة رقمية متطورة.

وأوضح أن منصة "بالمزاد دوت كوم" تعتمد على منظومة رقمية متطورة تتيح نشر الأصول والوصول إلى شريحة واسعة من المستثمرين والمهتمين بشكل سريع وفعال، مع إمكانية متابعة المزادات إلكترونيًا لحظيًا من خلال تحديثات مباشرة تعكس مجريات المنافسة بصورة دقيقة وشفافة، بما يوفر تجربة أكثر تطورًا وسهولة للمستخدمين ويعزز من كفاءة عمليات البيع والشراء.

وأضاف عمر ديوي، الشريك المؤسس لمنصة بالمزاد دوت كوم، أنه تم أيضًا توقيع اتفاقية مع البنك الأهلى المصرى لتفعيل نظام "الحساب الوسيط"، والذى يعد ركيزة أساسية لضمان أمان المعاملات الخاصة بالمزادات التى تتم عبر المنصة، موضحًا أن هذه الاتفاقية تجعل كل اجراءات العمل على المنصة تجربة رقمية بالكامل، مما يحقق لها الريادة فى كونها منصة رقمية بالكامل فى كافة اجراءاتها وتعاملاتها مع العملاء.

وأكد أن التعاقد مع مؤسسة بحجم البنك الأهلى المصرى يمثل شهادة ثقة قوية فى كفاءة النموذج الذى تقدمه المنصة، ويؤكد قدرتها على إدارة وتسويق محافظ أصول ضخمة وفق أعلى معايير الاحترافية، ليضاف لنجاح المنصة فصلًا جديدًا يكشف عن تطوير مستمر فى المنصة وآليات عملها وكذلك حجم الأصول المباعة من خلالها.

وقال: "يعد البنك الأهلى المصرى أحد الركائز الأساسية للقطاع المصرفى فى مصر، لما يتمتع به من تاريخ طويل وخبرة ممتدة فى قيادة السوق، إلى جانب دوره المحورى فى دعم الاقتصاد الوطني، ويعكس توجهه نحو تبنى حلول رقمية متطورة فى إدارة وتسويق الأصول رؤية مؤسسية متقدمة تسعى لتعظيم قيمة الأصول وتحقيق أعلى كفاءة تشغيلية".

«بنك القاهرة» يطرح شهادات جديدة بعائد يصل إلى 5.81%

أعلن بنك القاهرة عن طرح شهادات ادخار جديدة بأسعار فائدة تنافسية متنوعة، لتقديم حلول ادخارية واستثمارية مرنة تلبى احتياجات مختلف شرائح العملاء وتعزز من قيمة العائد على مدخراتهم.

وأوضح البنك أنه تم إطلاق شهادتين تحت اسم بريميو Affluent بحد أدنى للربط مليون جنيه الأولى بعائد سنوى يبلغ ١٨,٥٠٪ ودورية صرف عائد سنوية، بينما تأتى الشهادة الثانية بعائد سنوى يبلغ ١٧,٥٠٪ ودورية صرف عائد ربع سنوية.

وطرح البنك مجموعة إضافية من الشهادات الادخارية الأخرى، من بينها شهادة ادخار لمدة ٣ سنوات بعائد شهرى ثابت يبلغ ١٧,٢٥٪ وبحد أدنى للربط مليون جنيه.

ويأتى ذلك بجانب شهادة ادخار متدرجة العائد لمدة ٣ سنوات تبدأ بعائد ١٨٪ فى السنة الأولى، و١٦٪ فى السنة الثانية، و١٤٪ فى السنة الثالثة، مع دورية صرف عائد شهرية وبحد أدنى للربط ٥٠ الف جنيه.

وقال محمد ثروت، رئيس مجموعة التجزئة المصرفية بالبنك، إن طرح هذه المجموعة الجديدة من شهادات الادخار يأتى فى إطار جهود البنك على تقديم حلول ادخارية واستثمارية متنوعة تمنح العملاء مرونة أكبر فى اختيار دورية صرف العائد بما يتوافق مع احتياجاتهم وأهدافهم المالية.

وأكد البنك مواصلة تطوير محفظة منتجات الادخار والاستثمار وتقديم حلول مالية مبتكرة تسهم فى تحقيق أفضل عائد للعملاء وتعزز من تنافسيته فى السوق المصرفية المصرية.

«كريدى أجريكول» يطلق عرض Break الجديد على بطاقات الائتمان

أعلن بنك كريدى أجريكول مصر إطلاق عرض «Break» الجديد على بطاقات الائتمان، والذى يتيح للعملاء تقسيط مشترياتهم حتى ١٢ شهر بدون فوائد وبأقل مصاريف إدارية خلال الصيف.

تفاصيل تقسيط المشتريات دون فوائد:

- يتيح العرض للعملاء إمكانية الشراء من أى مكان داخل أو خارج مصر.
- عرض التقسيط مطبق على الشراء سواء من خلال نقاط البيع أو عبر التسوق الإلكتروني.
- الاستفادة بخدمة التقسيط على جميع المعاملات المحلية والدولية خلال شهر يونيو ٢٠٢٦، بحد أدنى ٣ آلاف جنيه للمعاملة.
- يسرى العرض على بطاقات كريدى أجريكول الائتمانية الأساسية والإضافية، سواء الحالية أو المصدرة حديثًا.
- طلب خدمة التقسيط من خلال مركز خدمة العملاء حتى ٢٩ يونيو ٢٠٢٦.
- يحصل العملاء على نقاط مكافآت عند استخدام البطاقات فى عمليات الشراء المحلية والدولية مع برنامج Happy points.
- يتم استثناء بطاقات الشركات من العرض.

يهدف البنك من هذا العرض لتقديم حلول مصرفية مبتكرة ومرنة تلبى احتياجات العملاء المختلفة، وتعزز من تجربة استخدام البطاقات الائتمانية بما يوفر مزيدًا من الراحة والمرونة فى إدارة المدفوعات والمشتريات اليومية.

رؤية «ستاندرد تشارترد» للاقتصاد المصرى..

تفاؤل «بالنمو» ومخاوف من «الغلو»

كتبت: منال عمر

تشهد الساحة الاقتصادية المصرية مرحلة مهمة تتداخل فيها التحديات المحلية مع المتغيرات الإقليمية والدولية، ما يجعل توقعات المؤسسات المالية العالمية محل اهتمام واسع من قبل المستثمرين وصناع القرار والمتابعين للشأن الاقتصادي.

وكشفت توقعات بنك ستاندرد تشارترد عن صورة متوازنة للاقتصاد المصري، تجمع بين فرص التعافى والنمو من جهة، واستمرار التحديات المرتبطة بالتضخم وتقلبات الأسواق العالمية من جهة أخرى.

وبينما تشير التقديرات إلى تحسن معدل النمو خلال العام المالى المقبل، فإن نجاح الاقتصاد فى تحقيق هذه التوقعات سيعتمد على استمرار الإصلاحات الاقتصادية، وجذب الاستثمارات، والحفاظ على الاستقرار المالى والنقدي، فضلًا عن تأثير التطورات الإقليمية والدولية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفى هذا السياق، توقع بدر الصراف، المحلل الاقتصادى فى بنك ستاندرد تشارترد، أن يسجل الاقتصاد المصرى معدل نمو يبلغ نحو ٣,٦٪ خلال العام المالى الجاري، على أن يرتفع إلى ٤,٧٪ خلال العام المالى المقبل، فى إشارة إلى استمرار تعافى الاقتصاد رغم الضغوط التى يواجهها.

وتأتى هذه التوقعات فى وقت تسعى فيه الحكومة المصرية إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادى وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، مستفيدة من الإصلاحات الاقتصادية التى تم تنفيذها خلال السنوات الماضية.

وتتزامن مع استمرار التحديات المرتبطة بمعدلات التضخم المرتفعة، وتقلبات الأسواق العالمية، والتوترات الجيوسياسية التى تلقى بظلالها على اقتصادات المنطقة.

شهد الاقتصاد المصرى خلال السنوات الأخيرة تحولات كبيرة نتيجة تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادى واسع النطاق استهدف تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلى وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الخارجية.

وأسهمت هذه الإصلاحات فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة قبل جائحة كورونا، إلا أن الاقتصاد واجه بعد ذلك سلسلة من التحديات العالمية شملت تداعيات الجائحة، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عقب الحرب الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلى تشديد السياسات النقدية عالميًا.

ورغم هذه التحديات، أظهرت بيانات الناتج المحلى الإجمالى تحسنًا ملحوظًا خلال العام المالى الماضي، حيث ارتفع معدل النمو إلى ٤,٤٪ مقارنة بـ٢,٤٪ فى العام المالى السابق له، وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد على استعادة جزء من زخمه تدريجيًا.

وتستهدف الحكومة الوصول إلى معدل نمو يبلغ ٥٪ خلال العام المالى الحالى من خلال التوسع فى الاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص.

توقعات النمو الاقتصاد

ويرى الصراف أن النمو الاقتصادى المصرى سيتباطأ نسبيًا إلى ٣,٦٪ خلال العام المالى الجارى قبل أن يعود للارتفاع إلى ٤,٧٪ خلال العام المالى المقبل.

ويعكس هذا التقدير تأثير الظروف الاقتصادية الحالية، خاصة الضغوط الناتجة عن ارتفاع تكاليف التمويل وتراجع بعض مصادر النقد الأجنبى خلال فترات التوتر الإقليمي.

ومع ذلك، أشار المحلل الاقتصادى إلى أن أداء الاقتصاد المصرى لا يزال أفضل نسبيًا مقارنة ببعض اقتصادات المنطقة، وهو ما يعكس حجم السوق المصرية وتنوع مصادر النشاط الاقتصادي، بما يشمل قطاعات الصناعة والخدمات والسياحة والاتصالات والطاقة.

ويرى خبراء اقتصاديون أن استمرار تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وتوسيع دور القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار، يمكن أن يدعم معدلات النمو خلال السنوات المقبلة ويزيد من قدرة الاقتصاد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

التضخم.. التحدى الأكبر

يظل التضخم أحد أبرز التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى خلال الفترة الحالية. فقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية وتراجع قيمة العملة المحلية خلال فترات سابقة إلى زيادة تكاليف المعيشة وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وتوقع الصراف أن يتراوح متوسط معدل التضخم بين ١٣٪ و١٤٪ خلال العام المالى الحالي، على أن يرتفع إلى ما بين ١٤٪ و١٥٪ خلال العام المالى المقبل. وتأتى هذه التوقعات رغم تراجع معدل التضخم السنوى فى المدن المصرية خلال الأشهر الأخيرة، حيث سجل ١٤,٦٪ فى مايو مقابل ١٤,٩٪ فى أبريل.

ويُرجع عدد من المحللين استمرار الضغوط التضخمية إلى عوامل متعددة، من بينها تأثير أسعار الطاقة والنقل، وارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى انعكاسات التوترات الإقليمية على حركة التجارة وسلاسل الإمداد. كما أن أى ارتفاع جديد فى أسعار السلع العالمية قد ينعكس بصورة مباشرة على الأسواق المحلية.

السياسة النقدية وأسعار الفائدة

فى ظل استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة نسبيًا، توقع الصراف أن يبقى البنك المركزى المصرى على أسعار الفائدة دون تغيير خلال الفترة المتبقية من العام الجاري. ويهدف هذا التوجه إلى منح صانعى السياسة النقدية فرصة لمراقبة تطورات التضخم والتأكد من استقرار الاتجاه النزولى للأسعار قبل اتخاذ قرارات جديدة بشأن خفض الفائدة.

وتلعب أسعار الفائدة دورًا محوريًا فى الاقتصاد المصري، إذ تسهم المستويات المرتفعة فى جذب المستثمرين الأجانب إلى أدوات الدين الحكومية، لكنها فى المقابل ترفع تكلفة الاقتراض على الشركات والأفراد، ما قد يؤثر على وتيرة الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

ويرى خبراء أن تحقيق التوازن بين مكافحة التضخم ودعم النمو الاقتصادى يمثل أحد أهم التحديات أمام السياسة النقدية خلال المرحلة المقبلة، خاصة فى ظل استمرار حالة عدم اليقين فى الأسواق العالمية.

تدفقات رؤوس الأموال وتأثير الأوضاع الإقليمية

قدّر الصراف حجم خروج رؤوس الأموال الأجنبية من أذون الخزانة المحلية بنحو ١٠ إلى ١٢ مليار دولار خلال فترة التوترات الأخيرة. وتُعرف هذه الاستثمارات باسم «الأموال الساخنة»، وهى استثمارات قصيرة الأجل تتأثر بسرعة بالتغيرات السياسية والاقتصادية.

إلا أن الأسواق المصرية أظهرت قدرة على استعادة جزء من هذه التدفقات بعد استيعاب الصدمات الأولية الناتجة عن الأحداث الجيوسياسية. ويعكس ذلك استمرار ثقة شريحة من المستثمرين فى قدرة الاقتصاد المصرى على تجاوز التحديات الحالية.

وتظل تدفقات الاستثمار الأجنبى عنصرًا أساسيًا فى دعم احتياطيات النقد الأجنبى وتعزيز استقرار سوق الصرف، ما يجعل جذب الاستثمارات طويلة الأجل هدفًا استراتيجيًا للحكومة المصرية.

مستقبل سعر الصرف

فيما يتعلق بسعر صرف الجنيه المصري، توقع الصراف تحسن العملة المحلية خلال الفترة المقبلة إذا تراجعت حدة الصراعات الإقليمية، مشيرًا إلى إمكانية انخفاض سعر الدولار إلى نحو ٤٩ جنيهًا بنهاية العام الجاري.

بنك الإسكندرية يوسع فرص توظيف ذوى الإعاقة مع «حلم»

وقع بنك الإسكندرية، التابع لمجموعة إنتيسا سان باولو الإيطالية مذكرة تفاهم مع حلم بهدف دعم التمكين الاقتصادى للأشخاص ذوى الإعاقة.

وتعكس هذه الشراكة، وفقا لبيان البنك، التزام بنك الإسكندرية المتواصل بدعم الاستدامة الاجتماعية والتنوع والشمول الاقتصادي، بما يتماشى مع رؤية مجموعة إنتيسا سان باولو لتعزيز النمو الشامل وتحقيق أثر اجتماعى مستدام طويل الأمد.

ووقع مذكرة التفاهم باولو فيفونا، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك الإسكندرية، وآمنة الساعي، الرئيس التنفيذى والشريك المؤسس،

من خلال هذه الشراكة، سيوفر بنك الإسكندرية فرصًا للتوظيف ومسارات للتطوير المهنى والتقدم الوظيفى للأشخاص ذوى الإعاقة، بما يسهم فى ترسيخ ثقافة الشمول والتنوع داخل بيئة العمل.

كما ستدعم حلم البنك من خلال خبراتها المتخصصة فى مجال دمج الأشخاص ذوى الإعاقة، وتقديم الخدمات الاستشارية وأفضل الممارسات والإتاحة، إلى جانب منصتها التكنولوجية التى تربط أصحاب الأعمال بالكفاءات المؤهلة من ذوى الإعاقة.

وتدعم هذه الشراكة أهداف المبادرة الوطنية «قادرون باختلاف»، التى تُنظم تحت رعاية السيدة الفاضلة قرينة السيد رئيس الجمهورية، وبرعاية معالى الدكتورة مايا مرسى وزيرة التضامن الاجتماعي.

كما تساهم فى دعم الجهود الوطنية التى تهدف إلى تمكين الأشخاص ذوى الإعاقة فى سوق العمل، وتعزيز الشمول الاقتصادى لهم.

وقال باولو فيفونا، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك الإسكندرية، إن البنك يسعى من خلال هذا التعاون، إلى توسيع فرص التوظيف بما يسهم فى بناء قوة عمل أكثر تنوعًا ومساواةً وشمولًا.

أولوية «المركزى» لتعزيز استقرار سوق الصرف وتطوير منظومة الشمول المالى

ناقش رامى أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزى المصري، خلال حضوره إحدى جلسات مؤتمر الجمعية المصرية البريطانية للأعمال فى لندن تطورات السياسات النقدية فى مصر، وجهود البنك المركزى فى دعم الاستقرار الاقتصادى وتعزيز ثقة المستثمرين فى السوق المصرية، إلى جانب استعراض التطورات الخاصة بسوق الصرف وتدفقات النقد الأجنبي.

وفى سياق متصل، التقى أبو النجا مع مسؤولى شركة «فودافون - مصر»، بحضور محمد عبد الله الرئيس التنفيذى للشركة، وأيمن السعدني، رئيس قطاع الشؤون الخارجية فى الشركة، ورشا الأزهرى، نائب الرئيس للقطاع المالى فى فودافون مصر، حيث تم بحث سبل دعم بيئة الأعمال فى قطاع الاتصالات والتحول الرقمي، وتعزيز التعاون فى مجالات التكنولوجيا المالية والابتكار الرقمي، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو الاقتصاد الرقمى والشمول المالي.

وأكد أبو النجا خلال مناقشاته مع المستثمرين وممثلى المؤسسات المالية الدولية أن الاقتصاد المصري، تأثر بالتطورات الجيوسياسية والإقليمية المتسارعة خلال السنوات الأخيرة، إلا أن السياسات الاقتصادية والنقدية التى تم تطبيقها أسهمت فى تعزيز قدرة الاقتصاد على التعامل مع هذه التحديات والحد من آثارها.

وأوضح أن البنك المركزى المصرى اتبع نهجاً مرناً فى إدارة السياسة النقدية بما يضمن الحفاظ على الاستقرار النقدى ودعم الثقة فى الأسواق، بالتوازى مع تعزيز مرونة سوق الصرف ورفع قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية.

وأشار نائب محافظ البنك المركزى إلى أن من بين الملفات التى تحظى بأولوية خلال المرحلة الحالية تعزيز استقرار الأسعار، والحفاظ على سلامة القطاع المصرفي، وتطوير منظومة الشمول المالى والتحول الرقمي، إلى جانب دعم جهود جذب الاستثمارات الأجنبية.

وأوضح أن البنك المركزى يواصل إدارة هذه الملفات من خلال أدوات وسياسات متوازنة تستهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى الكلي، وتعزيز كفاءة الأسواق المالية، وتهيئة بيئة أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والدوليين، بما يدعم أهداف النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

4 جوائز دولية فى 6 أشهر..

الأجنحة المصرية تواصل حصد لقب الأفضل فى المعارض السياحية العالمية

كتب- خالد خليل

نجحت السياحة المصرية فى تسجيل حضور استثنائى على خريطة المعارض السياحية العالمية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، بعدما حصدت الأجنحة المصرية أربع جوائز دولية مرموقة فى عدد من أكبر المعارض المتخصصة حول العالم، فى إنجاز يعكس نجاح استراتيجية الترويج الخارجى التى تنفذها وزارة السياحة والآثار ممثلة فى الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي.

وجاء أحدث هذه النجاحات من كوريا الجنوبية، حيث فاز الجناح المصرى بجائزة أفضل جناح مشارك من حيث التصميم فى معرض سول الدولى للسياحة (SITF ٢٠٢٦)، أحد أبرز المعارض السياحية المتخصصة فى أسواق شرق آسيا. واستطاع الجناح المصرى أن يجذب آلاف الزوار بفضل تصميمه المبتكر الذى استلهم عناصره من الحضارة المصرية القديمة مع توظيف التقنيات الحديثة والوسائط الرقمية فى عرض المقومات السياحية المصرية.

وقبل ذلك، حصد الجناح المصرى جائزة أفضل جناح من حيث التصميم خلال مشاركته فى معرض شرق المتوسط الدولى للسياحة والسفر (EMITT ٢٠٢٦) بمدينة إسطنبول التركية، وهو من أكبر المعارض السياحية فى أوروبا والشرق الأوسط. كما فازت مصر بجائزة أفضل جناح للدول المشاركة فى معرض فيتور الدولى للسياحة (FITUR ٢٠٢٦) بالعاصمة الإسبانية مدريد، والذى يعد واحداً من أهم ثلاثة معارض سياحية على مستوى العالم. وفى إنجاز رابع، حصلت مصر على جائزة أفضل وجهة سياحية خلال مشاركتها فى معرض كازاخستان الدولى للسياحة (KITF ٢٠٢٦)، وهو ما يعكس تنامى مكانة المقصد المصرى فى أسواق آسيا الوسطى التى أصبحت من الأسواق الواعدة للسياحة الدولية.

وتأتى هذه الجوائز فى وقت تواصل فيه السياحة المصرية تحقيق معدلات نمو قوية، إذ استقبلت مصر خلال عام ٢٠٢٥ نحو ١٥,٨ مليون سائح، مسجلة أحد أفضل الأعوام فى تاريخ القطاع السياحى من حيث أعداد الزوار والإيرادات. وساهمت الأسواق العربية والأوروبية، إلى جانب الانتعاش الملحوظ فى الأسواق الآسيوية، فى دعم هذا النمو، ما عزز مكانة مصر بين أكثر الوجهات السياحية جذباً فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، واصلت المؤشرات الإيجابية صعودها، حيث استقبلت مصر نحو ٥,٦ مليون سائح بزيادة تجاوزت ٤٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، فيما ارتفعت الإيرادات السياحية إلى نحو ٥,١ مليار دولار. وتشير هذه الأرقام إلى أن القطاع يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق عام استثنائى جديد، رغم التحديات الجيوسياسية التى أثرت على حركة السفر فى العديد من الأسواق الإقليمية.

ويتوقع مسؤولون وخبراء بالقطاع أن تتجاوز أعداد السائحين بنهاية عام ٢٠٢٦ حاجز ١٧ مليون سائح، مع إمكانية الاقتراب من ١٨ مليون زائر إذا استمرت معدلات النمو الحالية، مدعومة بالتوسع فى الطاقة الفندقية، وافتتاح مشروعات سياحية جديدة، وزيادة الحملات الترويجية فى الأسواق الدولية.

ويرى خبراء السياحة أن تكرار فوز الأجنحة المصرية فى المعارض العالمية لم يعد مجرد مصادفة، بل أصبح مؤشراً واضحاً على نجاح مصر فى تطوير أدواتها التسويقية وتقديم صورة حديثة للمقصد السياحى المصري، بما يتماشى مع المنافسة العالمية المتزايدة بين الوجهات السياحية.

طروحات استثمارية جديدة من «الإسكان» فى 4 مدن جديدة

أعلنت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، طرح عدد من قطع الأراضى الاستثمارية المتميزة بمدن «٦ أكتوبر والسويس الجديدة والعبور وناصر الجديدة»، وذلك حتى يوم ١٥ يونيو الجاري، تنفيذًا لتوجيهات المهندسة راندة المنشاوي، وزيرة الإسكان، بالتوسع فى إتاحة الفرص الاستثمارية المتنوعة، ودعم الأنشطة الخدمية والتعليمية والتجارية والعمرانية بها.

أكدت الوزارة أن طرح هذه الأراضى يأتى ضمن توجهات الدولة لتنشيط الاستثمار بالمدن الجديدة، واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يدعم توفير خدمات متكاملة للمواطنين، ويعزز جهود التنمية العمرانية المستدامة، ويسهم فى دفع عجلة النمو الاقتصادى بمختلف المدن الجديدة.

وأضافت وزارة الإسكان أنه تم إتاحة قطع الأراضى الاستثمارية من خلال الموقع الإلكترونى لبوابة خدمات المستثمرين على الرابط https://assign.newcities.gov.eg/ والتابع لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، بما يتيح للمستثمرين والراغبين فى التقدم والاطلاع على تفاصيل الطرح والاشتراطات البنائية وآليات السداد وكافة الإجراءات الخاصة بالحجز.

ففى مدينة ٦ أكتوبر، تم طرح ٦ قطع أراضٍ استثمارية متميزة تشمل قطعة رقم (١٦، ١٨) بنشاط مخازن غذائية المحور المركزى الصناعى – امتداد المنطقة الصناعية السادسة بمساحة: ٦٦٣٤,٩٥ م^2 وقطعه رقم (٤/١/٧) بنشاط خدمى (صيانة سيارات) الفاصل السكنى الصناعى بمساحة: ١٠١٩٤,٥ م^2، ونشاط حضانة بقطعة رقم (٣) خدمات مجاورة ١٣ و١٤ بمنطقة غرب سوميد بمساحة ١٨٠٠م^2، ونشاط فندقى تجارى بقطعة رقم (١٠/٦) خدمات الحى الثالث والرابع بمساحة: ١٥٩٦ م^2، ونشاط تجارى بقطعة رقم (٤٦) خدمات منطقة أرض القرعة ٢٠٠٠ قطعة بمساحة ١٠٠٢٠,٩٥ م^2.

وفى مدينة السويس الجديدة، تم طرح قطعة الأرض رقم ١٣٠ بنشاط سكنى فندقى تجارى بمساحة ٩٦٦٣ متر مربع بالمنطقة الاستثمارية، والقطعة رقم ١٢٨ بنشاط سكنى فندقى تجارى بمساحة ١٣١٦١ متر مربع بالمنطقة الاستثمارية – حى الاستثمار، والقطعة رقم ١٦ بنشاط تجارى إدارى بمساحة ٧٢٠ مترا بمنطقة عتاقة الصناعية – منطقة الخدمات.

وفى مدينة العبور، تم طرح قطعة الأرض رقم (٦) بمنطقة خدمات مشروع دار مصر بالحى الترفيهي، بمساحة ٧٠٧٩ مترًا مربعًا، بنشاط تجارى وإدارى وترفيهي، وقطعة الأرض رقم (٢٥) بمركز الحى التاسع بمساحة ٦٤٤ مترًا مربعًا بنشاط تجاري، ويتضمن الطرح أيضًا قطعة الأرض رقم (٢) بلوك (٢٠٠٤٢) بمنطقة الامتداد بمساحة ٩٢٧ مترًا مربعًا بنشاط إداري، وقطعة أرض بمركز الخدمات الفرعى رقم (٥) بالحى السابع بمساحة ١٢,٢٥٨ مترًا مربعًا بنشاط تعليمى (مدرسة).

وفى مدينة ناصر الجديدة «غرب أسيوط»، تضمنت الفرص الاستثمارية المطروحة قطعة أرض رقم (٣) بالمجاورة الرابعة بالحى الثانى بنشاط بلوك سكني، بمساحة إجمالية تبلغ ١٠,٩٧٩ مترًا مربعًا، بالإضافة إلى قطعة أرض رقم (١٠) بمركز الخدمات الرئيسى بنشاط تجاري، بمساحة ٦٦٤ مترًا مربعًا.

«تطوير مصر» تطلق مرحلة جديدة فى «بلومفيلدز» جاهزة للسكن

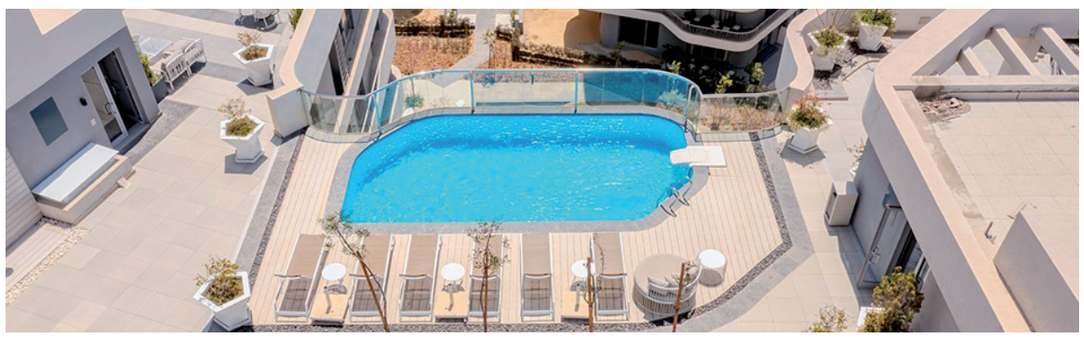

أعلنت شركة تطوير مصر، إحدى الشركات الرائدة فى مجال التطوير العقارى فى مصر، عن إطلاق مرحلة جديدة جاهزة للسكن فى مشروعها «بلومفيلدز» فى مستقبل سيتى بشرق القاهرة، فى خطوة تعكس التقدم المستمر فى وتيرة الأعمال الإنشائية والتنفيذية والتسليمات بالمشروع.

ويأتى هذا الإطلاق استكمالاً لمسيرة التطور التى يشهدها «بلومفيلدز» على أرض الواقع، فى ظل تزايد معدلات السكن واستقبال المزيد من الأسر، بما يعكس النمو المتواصل للمشروع كمجتمع قائم يوفر تجربة سكنية متكاملة.

وقال الدكتور أحمد شلبي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر: «يعكس «بلومفيلدز» رؤيتنا فى تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة ومستدامة ترتكز على تعزيز جودة الحياة وتقديم قيمة مضافة حقيقية للسوق العقارى والعملاء. وتمثل المخططات العامة المتكاملة الركيزة الأساسية لهذه الرؤية، من خلال تخطيط شامل يراعى تعدد الاستخدامات وكفاءة التشغيل والتخطيط المسبق الدقيق قبل التنفيذ، ويُعد «بلومفيلدز» ترجمةً عملية لهذه الرؤية، ويعكس التزامنا بتطوير مجتمعات عمرانية متكاملة تلبى احتياجات وتطلعات العملاء.»

وأضاف د. شلبي: «ويأتى إطلاق هذه المرحلة الجديدة فى إطار التزامنا بمواصلة الاستثمار فى جودة الحياة والخدمات والتشغيل داخل مشروعاتنا القائمة، بالتوازى مع تسريع وتيرة التنفيذ بمختلف مراحل التطوير، بما يدعم مكانة «بلومفيلدز» كأحد أبرز المجتمعات السكنية المتكاملة فى مستقبل سيتي، ويعزز القيمة طويلة الأجل التى نحرص على تقديمها لعملائنا.»

ويواصل مشروع «بلومفيلدز» تعزيز مكانته كأحد أبرز المشروعات متعددة الاستخدامات فى مستقبل سيتى بشرق القاهرة. وقد تم إطلاق المشروع عام ٢٠١٨، ويُعد أول مشروع للسكن الدائم لشركة تطوير مصر، كما يُعد مشروعاً متعدد الاستخدامات يمتد على مساحة ٣٢٥ فداناً، ويضم أكثر من ١٠ آلاف وحدة سكنية، إلى جانب مكونات تجارية وإدارية وترفيهية متنوعة.

وبدأت تطوير مصر تسليم الوحدات السكنية بالمشروع نهاية عام ٢٠٢٢، ليواصل «بلومفيلدز» نموه كمجتمع قائم بالفعل يستقبل سكانه ويشهد تطوراً مستمراً على مستوى الخدمات والمرافق المختلفة. ويُعد «بلومفيلدز» بمثابة مدينة متكاملة، وليس مجرد مجتمع سكني، حيث يضم أنشطة متنوعة تشمل السكنى والتجارى والإدارى والترفيهى والفندقي، بما يوفر تجربة متكاملة داخل نطاق عمرانى واحد.

«طلعت مصطفى» تتعاقد مع صندوق الاستثمارات السعودى على مشروعات كبرى

كشفت مجموعة طلعت مصطفى القابضة، عن دخولها فى مفاوضات مع صندوق الاستثمارات العامة السعودى بشأن تطوير عدد من المشروعات العقارية الكبرى فى مدن الرياض وجدة والمدينة المنورة ومكة المكرمة.

وأعلنت المجموعة، أن شركتها التابعة، شركة مجموعة طلعت مصطفى السعودية للتطوير العقاري، وقعت مذكرة تفاهم مع صندوق الاستثمارات العامة السعودى (PIF)، بهدف تعزيز فرص التعاون والشراكة فى مشروعات التطوير العقارى متعددة الاستخدامات المملوكة للصندوق فى مختلف أنحاء المملكة العربية السعودية.

وبموجب مذكرة التفاهم، يعمل الطرفان على دراسة وإتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية فى عدد من القطاعات العقارية الحيوية، تشمل المشروعات السكنية والتجارية والفندقية ومشروعات التجزئة والمجمعات العمرانية المتكاملة، مستفيدين من الخبرة الممتدة لمجموعة طلعت مصطفى فى تطوير المدن المتكاملة والمشروعات متعددة الاستخدامات، إلى جانب الإمكانات الاستثمارية والخبرات الواسعة التى يمتلكها صندوق الاستثمارات العامة السعودي.

وأكدت المجموعة، أن مذكرة التفاهم تمثل منصة للتعاون الاستراتيجى بين الجانبين، وتسهم فى تسريع وتيرة تطوير وتنفيذ المشروعات العقارية المستهدفة، بما يعزز القيمة المضافة لمشروعات الصندوق ويرفع من كفاءة التنفيذ وجودة المنتجات العقارية المطروحة فى السوق السعودية.

وأوضحت أن المفاوضات الجارية حاليًا مع صندوق الاستثمارات العامة تتعلق بعدد من المشروعات المحددة فى أربع مدن رئيسية بالمملكة هى الرياض وجدة والمدينة المنورة ومكة المكرمة، وهى من أكبر الأسواق العقارية وأكثرها نموًا فى المملكة، ما يعكس الثقة الكبيرة فى خبرات المجموعة وقدرتها على تنفيذ مشروعات عمرانية ضخمة وفق أعلى المعايير العالمية.

وأكدت المجموعة أن مذكرة التفاهم تعزز مكانتها كشريك استراتيجى فى منظومة التطوير العمرانى والتنمية الحضرية التى يقودها صندوق الاستثمارات العامة، بما يسهم فى تطوير مشروعات عقارية مستدامة تحقق قيمة طويلة الأجل وتعزز الابتكار فى التنمية العمرانية.

اتفاق بين «بلتون للتمويل» و«كولدويل بانكر» لتقديم حلول تمويل عقارى مرنة

أعلنت بلتون للتمويل العقاري، التابعة لشركة بلتون القابضة، عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع كولدويل بانكر مصر، إحدى الشركات الرائدة فى الاستشارات والتسويق العقاري، بهدف تقديم حلول تمويل عقارى مرنة ومتكاملة للوحدات الجاهزة للتسليم.

تقدّم الشراكة تجربة تملّك متكاملة وسلسة، من خلال دمج خدمات الاستشارات والوساطة العقارية مع حلول التمويل العقارى السريعة والمرنة والمصممة وفق احتياجات العملاء المالية. وتجمع هذه الشراكة بين المنصة التمويلية المرنة لبلتون للتمويل العقاري، والحضور الراسخ لكولدويل بانكر مصر فى السوق، وما تمتلكه من مخزون عقارى واسع، ومنصة رقمية متطورة، وقدرات مخصصة لبيع الوحدات الجاهزة للتسليم؛ مما يُفضى إلى تجربة شراء عقارى متكاملة من البداية إلى النهاية، تجمع بين الخبرة المالية والعقارية.

وبموجب هذه الشراكة، سيتمكن العملاء من الاستفادة من إجراءات موافقة سريعة تُنجز خلال ثلاثة أيام فقط، وفترات سداد مرنة تمتد حتى سبع سنوات. كما توفر حلول التمويل هياكل سداد مُصممة بما يتناسب مع القدرات المالية المختلفة لكل عميل، بما يُسهم فى تبسيط وتسريع عملية امتلاك الوحدات الجاهزة للتسليم

قال حسن عبد النبي، الرئيس التنفيذى لبلتون للتمويل العقاري: «من خلال شراكتنا مع كولدويل بانكر مصر، نسعى إلى جعل تملّك الوحدات الجاهزة للتسليم أيسر وأسرع وأكثر ذكاءً. وبالجمع بين إحدى أقوى شبكات التسويق العقارى فى السوق والمنصة التمويلية المرنة لبلتون، بات بمقدور العملاء الاستفادة من إجراءات تمويل مبسّطة، والحصول على الموافقات فى غضون ثلاثة أيام فقط، وخطط سداد أكثر ذكاءً ومرونة تتناسب مع قدراتهم المالية.

وأكد كريم زين، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لكولدويل بانكر مصر، أن الشركة تحرص دائماً على تطوير تجربة عملائها العقارية وتقديم حلول متكاملة تُسهّل رحلة تملّك العقار، مشيراً إلى أن شراكة كولدويل بانكر مصر مع بلتون للتمويل العقارى تُجسّد توجه الشركة الاستراتيجى نحو دمج الخبرة العقارية مع حلول التمويل المرنة لتقديم تجربة أكثر سلاسةً وكفاءةً للعملاء. وأضاف: «نؤمن بأن هذا التعاون سيُعزز إتاحة تملّك الوحدات الجاهزة للتسليم، ويرفع من مستوى الخدمة العقارية فى السوق المصري.»

« سلام العقارية» تبدأ الأعمال بمشروع «بيوت المنصورة الجديدة»

أعلنت شركة سلام العقارية بدء الأعمال بمشروع "بيوت المنصورة الجديدة"، حيث بدأت الشركة أعمال التجهيزات الميدانية وتنفيذ الجسات والحفر بأرض المشروع، على أن تنطلق الإنشاءات بقوة خلال الفترة المقبلة، فى خطوة جديدة تعكس التزام الشركة بالجدول الزمنى للتنفيذ.

من جانبه قال أحمد قاسم، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لشركة سلام العقارية، إن بدء الأعمال يمثل محطة مهمة فى مسيرة المشروع، كما يعكس جدية الشركة وسرعة انتقالها من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ على أرض الواقع، مشيرًا إلى أن «بيوت المنصورة الجديدة» يعد وجهة متكاملة للحياة العصرية تم تصميمها لتقديم تجربة سكنية واستثمارية غير مسبوقة فى المدينة.

وأضاف، أن المشروع يعكس رؤية الشركة فى تقديم منتج عقارى مختلف يعتمد على دمج العلامات العالمية والخدمات المتطورة داخل مشروع واحد، وهو ما تحقق من خلال التعاون الحصرى مع Hilton Garden Inn لإدارة وتشغيل الجزء الفندقي، إلى جانب شركة e& Egypt التى تتولى تنفيذ البنية التكنولوجية الذكية للمشروع.

وأوضح أن المشروع يقام على مساحة إجمالية تبلغ نحو ٨٤ ألف متر مربع، فيما تم تخصيص الجزء الأكبر من المساحة للمسطحات الخضراء والخدمات والأنشطة الترفيهية، حيث لا تتجاوز النسبة البنائية ربع إجمالى مساحة الأرض تقريبًا، بما يضمن توفير بيئة متكاملة ومستدامة تعزز جودة الحياة داخل المشروع.

وأشار إلى أن المشروع يتمتع بموقع استراتيجى استثنائى فى قلب المرحلة الثانية بمدينة المنصورة الجديدة، حيث يقع على القطعة A ويعد أول مشروع بإطلالة مباشرة على البحر بواجهة تمتد لنحو ٥٠٠ متر، كما يجاور أكبر منطقة خدمية بالمدينة، ويقترب من الجامعات والمرافق الحيوية والمحاور الرئيسية، ما يعزز من قيمته الاستثمارية والسكنية.

ولفت إلى أن المشروع يمثل نموذجًا جديدًا للمجتمعات العمرانية المتكاملة فى المدن الساحلية الحديثة، ويعكس توجه سلام العقارية نحو تقديم مشروعات ترتكز على الجودة والابتكار والشراكات العالمية، بما يسهم فى دعم مكانة المنصورة الجديدة كإحدى أبرز مدن الجيل الرابع فى مصر.

CAISEC'26 يقود معركة الحماية ضد الهجمات السيبرانية..

«السيادة الرقمية» أمن قومى

كتب: أسامة محمد

فى عالم تتسارع فيه وتيرة التحول الرقمي، لم تعد البيانات مجرد معلومات مخزنة على الخوادم، بل أصبحت أحد أهم الأصول الاستراتيجية للدول والمؤسسات. ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا فى إدارة القطاعات الاقتصادية والخدمية، بات الأمن السيبرانى أحد الركائز الأساسية لضمان استمرارية الخدمات وحماية البنية التحتية الرقمية وصون الأصول المعلوماتية من التهديدات المتزايدة.

ويؤكد خبراء التكنولوجيا أن حماية البنية التكنولوجية والمقدرات الرقمية أصبحت اليوم فى قلب قضايا الأمن القومى للدول، خاصة مع تصاعد الهجمات الإلكترونية التى تستهدف المؤسسات الحكومية والمالية وشبكات الطاقة والاتصالات والنقل والرعاية الصحية.

تمثل مراكز البيانات العمود الفقرى للاقتصاد الرقمى الحديث، إذ تعتمد عليها الحكومات والشركات فى تخزين ومعالجة وإدارة البيانات وتشغيل التطبيقات والخدمات الرقمية المختلفة. وأصبحت قدرة الدول على بناء مراكز بيانات متطورة ومؤمنة معيارًا رئيسيًا لقياس جاهزيتها الرقمية وقدرتها على إدارة مواردها المعلوماتية بكفاءة وأمان.

وتكتسب مراكز البيانات أهمية مضاعفة فى ظل توسع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء، حيث تتطلب هذه التقنيات بنية تحتية رقمية قوية وقادرة على استيعاب كميات هائلة من البيانات مع توفير أعلى مستويات الحماية السيبرانية.

وشهدت مصر خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا فى مجال التحول الرقمي، من خلال تنفيذ مشروعات ضخمة لتطوير البنية التحتية للاتصالات، والتوسع فى إنشاء مراكز البيانات، وإطلاق المدن الذكية، وعلى رأسها العاصمة الإدارية الجديدة، فضلًا عن رقمنة الخدمات الحكومية وتعزيز الاعتماد على التقنيات الحديثة فى مختلف القطاعات.

كما عززت الدولة المصرية من جهودها فى مجال الأمن السيبرانى عبر تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية، ودعم المؤسسات المعنية بحماية الفضاء الرقمي، وبناء الكفاءات البشرية القادرة على مواجهة التهديدات الإلكترونية المتنامية، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو تعزيز السيادة الرقمية وحماية البيانات الوطنية.

CAISEC'26.. الأمن السيبرانى والسيادة الرقمية فى صدارة المشهد

وجاءت فعاليات مؤتمر ومعرض الأمن السيبرانى وأمن المعلومات CAISEC'26، الذى استضافته القاهرة يومى 8 و9 يونيو الجاري، لتؤكد تنامى الاهتمام المصرى والإقليمى بقضايا الأمن الرقمى والسيادة السيبرانية. وشهدت القمة مشاركة واسعة من مسؤولين حكوميين وخبراء دوليين وممثلى شركات التكنولوجيا والأمن السيبرانى من 22 دولة، تحت شعار «حماية المستقبل: التأمين ضد المجهول».

وناقش المؤتمر مجموعة من الملفات الحيوية، أبرزها:

تعزيز المرونة السيبرانية وحماية البنية التحتية الحيوية.

السيادة الرقمية وإدارة البيانات الوطنية.

التهديدات السيبرانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

حماية القطاعات الحيوية مثل الطاقة والقطاع المالى والصحة والنقل.

أمن شبكات الجيل الخامس وإنترنت الأشياء.

الاستجابة للحوادث الإلكترونية والتعاون الدولى فى مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

بناء القدرات البشرية وسد فجوة المهارات فى مجال الأمن السيبراني.

ومن أبرز ما ميز نسخة هذا العام تنظيم أول مائدة مستديرة تضم ممثلين عن 22 دولة بهدف تعزيز التعاون السيبرانى الإقليمى ودعم مفاهيم السيادة الرقمية وتنسيق الجهود لمواجهة التهديدات العابرة للحدود.

كما شهد المؤتمر مشاركة أكثر من 180 متحدثًا وخبيرًا دوليًا، وحضور آلاف المتخصصين وصناع القرار، إلى جانب مشاركة كبرى الشركات العالمية العاملة فى مجالات الأمن السيبرانى والذكاء الاصطناعى والبنية التحتية الرقمية.

رؤية مصرية شاملة لبناء فضاء رقمى آمن

أكد المهندس رأفت هندى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن مصر تتبنى رؤية شاملة لبناء فضاء رقمى آمن، تدمج بين تطوير السياسات، وتعزيز الجاهزية الفنية، وتنمية الكفاءات البشرية، ودعم الابتكار، مشيرا إلى أن الدولة، من خلال الإطار المؤسسى للمجلس الأعلى للأمن السيبراني، تواصل تنفيذ الإصدار الثانى من الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى (2023-2027) التى تمثل إطارا رقميا متكاملا لتعزيز حماية البنية التحتية الرقمية ورفع مستويات الجاهزية والاستجابة، مضيفا أنه تم البدء فى الأعمال التمهيدية للإعداد للإصدار الثالث من الاستراتيجية لمواكبة التطورات العالمية المتسارعة، والاستعداد للتحديات والفرص التى تفرضها التقنيات الحديثة.

وأوضح المهندس رأفت هندى أن التكنولوجيا الرقمية أصبحت واقعاً أصيلاً ومحورياً فى بنية الاقتصادات الحديثة وآليات عمل الحكومات والمجتمعات، مشدداً على أن البيانات باتت العنصر الأهم فى إنتاج القيمة الاقتصادية، ودعم الابتكار، وصنع القرار؛ مشيرا إلى أن قضايا الأمن السيبرانى لم تعد تقتصر فقط على حماية الأنظمة والشبكات، بل أصبحت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحماية الثقة فى الاقتصاد الرقمى وضمان استمرارية الخدمات وصون الأصول الرقمية وتعزيز قدرة الدول على إدارة بياناتها وبنيتها الرقمية بكفاءة وأمان.

وأكد المهندس رأفت هندى أن حماية البنية التكنولوجية والمقدرات الرقمية تأتى فى قلب قضايا الأمن القومى للدول، موضحا أن السيادة الرقمية برزت كأحد المقومات الرئيسية لحماية المصالح الوطنية وتعزيز الجاهزية للمستقبل بما يضمن استمرارية الخدمات الحيوية وكفاءة وموثوقية الخدمات الرقمية.

وقال أحمد كجوك، وزير المالية أن تمكين تكنولوجيا المعلومات وأدواتها يمثل نقطة تحول فى مختلف المجالات، بما فى ذلك تيسير الإجراءات ودعم الاقتصاد الوطني، إلى جانب ترسيخ ثقافة تبسيط الخدمات، والتى لا يمكن تحقيقها بمعزل عن التطور التكنولوجي.

وأكد الوزير أنه فى ظل التحول الرقمى والتكنولوجيا المالية، لا بد من وجود ضمانات قوية لحماية المعلومات والمعاملات، مع تطبيق الحماية الاستباقية الكاملة ضد أى هجمات محتملة.

أوضح وزير المالية أن الاتجاه نحو التكنولوجيا والتحول الرقمى والذكاء الاصطناعى أصبح اتجاهاً حتمياً، ومع تسارع التطور التكنولوجي، يجب أن يتواكب ذلك مع تطور موازٍ فى أنظمة الحماية والأمن السيبراني.

وأكد وزير المالية أن هناك بالفعل ميزانيات مخصصة للتحول الرقمى فى مختلف الوزارات والجهات، موضحاً أن التحركات خلال السنوات الماضية استهدفت تنمية الموارد لدعم الإنفاق العام. وأضاف أنه تم تقديم موازنة العام الحالى إلى مجلس النواب، إلى جانب إطار استرشادى يمتد لثلاث سنوات مقبلة، نظراً لصعوبة التعامل مع النفقات المفاجئة دون رؤية مستقبلية واضحة.

الأمن السيبرانى خط الدفاع الأول عن الاقتصاد الرقمي

تتزايد خطورة الهجمات الإلكترونية عالميًا مع تطور أدوات القراصنة واعتمادهم المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذى يرفع من احتمالات استهداف البنى التحتية الحيوية وسرقة البيانات وتعطيل الخدمات الأساسية.

وتحذر تقارير دولية من أن الهجمات السيبرانية لم تعد تقتصر على تحقيق مكاسب مالية، بل أصبحت أداة تستخدم فى الصراعات الجيوسياسية والحروب غير التقليدية، ما يجعل الاستثمار فى الأمن السيبرانى ضرورة استراتيجية وليس مجرد خيار تقني.

وفى هذا السياق، تبرز أهمية التعاون الدولى وتبادل الخبرات وتطوير التشريعات وبناء القدرات الوطنية، لضمان حماية الاقتصادات الرقمية والحفاظ على استقرار الخدمات الحيوية وثقة المواطنين فى المنظومات الرقمية.

ومع استمرار التحول الرقمى عالميًا، ستظل قدرة الدول على حماية بياناتها ومراكزها الرقمية وبنيتها التكنولوجية أحد أهم مؤشرات القوة الاقتصادية والسيادية. فكل توسع فى الخدمات الرقمية يقابله تحدٍ أمنى جديد، وكل استثمار فى الاقتصاد الرقمى يتطلب استثمارًا موازيًا فى الأمن السيبراني.

لذلك، لم يعد الأمن السيبرانى مجرد قطاع تقنى متخصص، بل أصبح خط الدفاع الأول عن الاقتصاد الرقمي، وضمانة أساسية لاستمرارية الخدمات وحماية الأصول الرقمية وتعزيز تنافسية الدول فى عصر البيانات.

«من الموظف إلى شريك فى الاستدامة»..

«أورنج مصر» تعزز ثقافة العمل المناخى بإطلاق مبادرة ميدانية

كتب: أسامة محمد

فى خطوة تعكس التزامها المتواصل بالاستدامة والمسؤولية البيئية، أطلقت أورنج مصر مبادرة جديدة تهدف إلى ترسيخ ثقافة العمل المناخى بين موظفيها، من خلال تجربة ميدانية تفاعلية بجزيرة القرصاية فى القاهرة. وتأتى المبادرة ضمن جهود الشركة لدعم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز دور العاملين كشركاء فاعلين فى حماية البيئة ومواجهة التحديات المناخية.

ونُظمت الفعالية تحت مظلة برنامج "Engage for Change" الذى أطلقته مجموعة أورنج العالمية خلال عام ٢٠٢٣، ويهدف إلى تشجيع الموظفين على المشاركة فى أنشطة مجتمعية وبيئية ذات أثر ملموس، بما يرسخ قيم الاستدامة ويعزز مساهمتهم فى دعم المجتمعات المحلية والحد من الانبعاثات الكربونية.

وشهدت المبادرة مشاركة واسعة من موظفى الشركة من مختلف القطاعات، بحضور المهندس هشام مهران، نائب الرئيس التنفيذى لقطاع الأعمال بأورنج مصر، الذى أكد أن نشر ثقافة العمل المناخى أصبح جزءًا أساسيًا من استراتيجية الشركة، مشيرًا إلى أن تمكين الموظفين وإشراكهم فى المبادرات البيئية يسهم فى تحقيق أهداف الاستدامة وتعزيز المسؤولية المجتمعية داخل بيئة العمل وخارجها.

وركزت الفعالية على ربط المشاركين بشكل مباشر بقضايا التغير المناخى وتأثيراتها المتزايدة، من خلال أنشطة تفاعلية تهدف إلى رفع مستوى الوعى البيئى وتشجيع تبنى ممارسات أكثر استدامة فى الحياة اليومية والعمل، بما ينعكس إيجابًا على جهود حماية البيئة وخفض البصمة الكربونية.

وتضمن البرنامج مجموعة متنوعة من الأنشطة الميدانية والتعليمية، شملت استكشاف النظم البيئية المحلية بجزيرة القرصاية، والتعرف على أبرز التحديات التى تواجهها فى ظل التغيرات المناخية، إلى جانب رصد التنوع البيولوجى بالجزيرة والتعرف على دوره فى الحفاظ على التوازن البيئي. كما شارك الموظفون فى ورش عمل تطبيقية تناولت الحلول المستوحاة من الطبيعة وأساليب المحاكاة البيئية الحديثة، بما يعزز فهمهم لمفاهيم المرونة البيئية والاستدامة طويلة المدى.

كما استعرضت أورنج مصر خلال الفعالية أبرز إنجازاتها فى مجال خفض الانبعاثات الكربونية والتحول نحو التشغيل المستدام، مستندة إلى استراتيجية مجموعة أورنج العالمية الهادفة إلى تسريع التحول الرقمى المسؤول والتوسع فى استخدام مصادر الطاقة المتجددة، بما يدعم تقليل الأثر البيئى لعمليات الشركة وشبكاتها.

وتأتى هذه الجهود فى إطار استراتيجية مجموعة أورنج العالمية "Trust the Future"، التى تضع مواجهة التغير المناخى فى صدارة أولوياتها، وتسعى إلى تحقيق الحياد الكربونى الكامل بحلول عام ٢٠٤٠ من خلال تقليل الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة ورفع كفاءة التشغيل فى مختلف أنشطتها وأسواقها حول العالم.

وأكدت أورنج مصر أن دور شركات التكنولوجيا والاتصالات لم يعد يقتصر على تقديم الخدمات الرقمية فقط، بل يمتد ليشمل المساهمة الفاعلة فى بناء اقتصاد منخفض الكربون ودعم جهود حماية البيئة. كما شددت على أهمية توظيف التكنولوجيا والابتكار لتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وخفض الانبعاثات، ونشر الوعى البيئى بين الموظفين والمجتمعات التى تعمل بها.

وتعكس هذه المبادرة التزام اورنج مصر بمواصلة دمج مبادئ الاستدامة والعمل المناخى فى مختلف أنشطتها وعملياتها التشغيلية، بما يدعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.

مصر تتقدم نحو مركز إقليمى للابتكار..

طفرة الذكاء الاصطناعى تعيد تشكيل أولويات الاستثمار

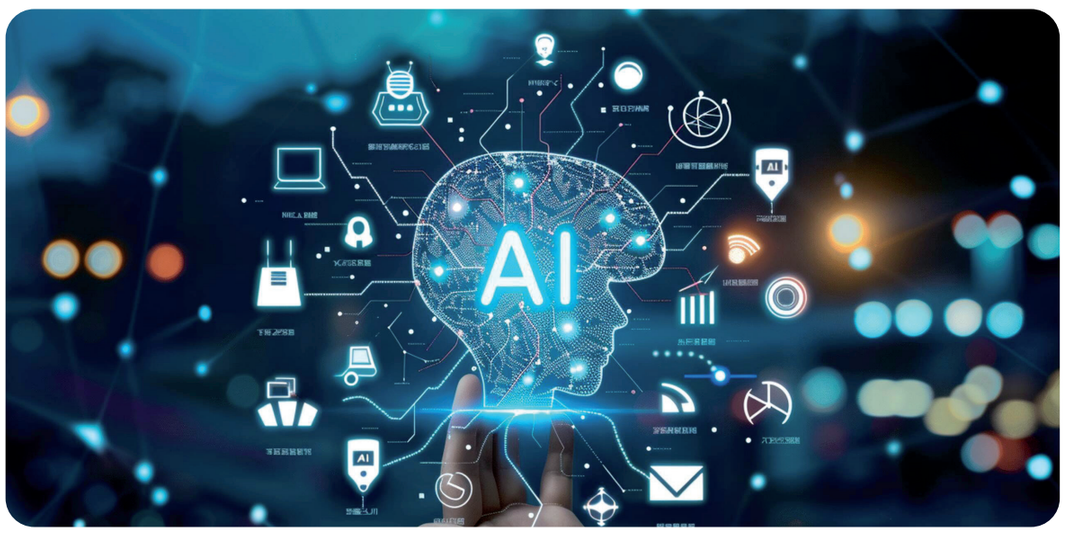

كتبت: سهر سامح

تشهد القارة الأفريقية تحولًا استثماريًا متسارعًا تقوده تطبيقات الذكاء الاصطناعى والتكنولوجيا الرقمية، فى وقت تتنافس فيه الحكومات والشركات العالمية على اقتناص الفرص داخل واحدة من أسرع الأسواق نموًا على مستوى العالم.

وبينما كانت الاستثمارات التقليدية تتركز لعقود فى قطاعات الطاقة والتعدين والبنية التحتية، بدأت موجة جديدة من رؤوس الأموال تتجه نحو مراكز البيانات، والحوسبة السحابية، والتكنولوجيا المالية، والشركات الناشئة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

ويرى خبراء الاقتصاد الرقمى أن الذكاء الاصطناعى لم يعد مجرد أداة تقنية، بل أصبح محركًا رئيسيًا لإعادة تشكيل أولويات الاستثمار عالميًا، مع توقعات بأن تصل القيمة السوقية العالمية للذكاء الاصطناعى إلى نحو ٤,٨ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٣، وفق تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

خلال السنوات الأخيرة، شهدت أفريقيا نموًا ملحوظًا فى عدد الشركات الناشئة العاملة فى مجالات الذكاء الاصطناعى والتكنولوجيا المالية، خاصة فى نيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا ومصر.

وأصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعى تدخل بقوة فى قطاعات الزراعة والرعاية الصحية والتعليم والخدمات المالية، ما دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم فرص النمو داخل القارة.

وتشير تقديرات بنك التنمية الأفريقى إلى أن التوسع فى تطبيقات الذكاء الاصطناعى يمكن أن يرفع الناتج المحلى الإجمالى للقارة بنحو ٦٪ خلال السنوات المقبلة، إذا ما توافرت البنية التحتية الرقمية والبيئة التنظيمية المناسبة.

كما تبنى الاتحاد الأفريقى استراتيجية قارية للذكاء الاصطناعى تستهدف تعزيز الابتكار المحلى وتوسيع الاستفادة الاقتصادية من التكنولوجيا الحديثة، فى خطوة تعكس إدراك الحكومات الأفريقية للدور المتزايد للاقتصاد الرقمى فى جذب الاستثمارات الأجنبية.

فى قلب هذا التحول، تبرز مصر باعتبارها واحدة من أبرز الوجهات الاستثمارية الواعدة فى مجال الذكاء الاصطناعى داخل أفريقيا والشرق الأوسط. فقد أطلقت الحكومة المصرية النسخة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠، والتى تستهدف تحويل البلاد إلى مركز إقليمى للاقتصاد الرقمى والابتكار التكنولوجي.

وتعزز مصر موقعها بفضل مجموعة من العوامل، أبرزها التوسع فى البنية التحتية الرقمية، وزيادة الاستثمارات فى مراكز البيانات، وتوافر الكفاءات البشرية المتخصصة، إضافة إلى النمو المتسارع لمنظومة الشركات الناشئة.

ووفق بيانات رسمية، تتصدر مصر قطاعات التمويل التكنولوجى والذكاء الاصطناعى والتجارة الإلكترونية فى أفريقيا، مع تسجيل نمو ملحوظ فى صفقات الاستثمار الموجهة للشركات الناشئة الرقمية.

كما تشير تقديرات اقتصادية إلى أن مساهمة الذكاء الاصطناعى فى الاقتصاد المصرى قد تصل إلى نحو ٤٢,٧ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، ما يعكس حجم الفرص المتاحة أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

لم تعد المنافسة الاستثمارية فى أفريقيا تقتصر على الموارد الطبيعية، بل أصبحت تدور حول امتلاك البنية التحتية اللازمة لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يشمل مراكز البيانات، وشبكات الاتصالات المتقدمة، والحوسبة السحابية، وتطوير المهارات الرقمية.

وتؤكد تقارير دولية أن الدول القادرة على توفير البيانات عالية الجودة، والبنية التحتية الرقمية المتطورة، والكوادر المؤهلة، ستكون الأكثر قدرة على جذب الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعى خلال العقد المقبل.

آمال كبيرة تتعلق بالنجوم فى أكبر حضور بالتاريخ..

منتخب مصر يقود الحلم العربى فى مونديال 2026

كتب- عادل حسن:

تعول المنتخبات العربية المشاركة فى بطولة كأس العالم ٢٠٢٦، على أسماء مميزة، حيث يتطلع هؤلاء النجوم لترك بصمة وتسجيل حضور لافت، خلال المونديال المقرر فى كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك خلال الفترة من ١١ يونيو الجارى وحتى ١٩ يوليو المقبل.

ومع انطلاق الحدث العالمى رفعت المنتخبات العربية الثمانية درجة الجاهزية بعد انتهاء الموسم الكروي، لتتجه الأنظار نحو البطولة الأضخم فى كرة القدم، على أمل ظهور مميز للعديد من النجوم.

وتشهد النسخة المقبلة للمونديال مشاركة تاريخية للكرة العربية التى صنعت الحدث بتواجد ٨ منتخبات بلغت النهائيات فى رقم قياسى غير مسبوق فى أول نسخة موسعة لأكبر البطولات العالمية التى تشهد للمرة الأولى مشاركة ٤٨ منتخبا فى النهائيات.

وتضع جماهير المنتخبات العربية آمالها على العديد من النجوم خلال المشاركة المقبلة، حيث لم تعد المهمة تقتصر على التأهل للنهائيات، لكنها تمتد لتسجيل حضور قوى وسط منافسة قوية مع أبرز نجوم العالم.

ويدخل المصرى محمد صلاح غمار منافسات بطولة كأس العالم مع المنتخب المصرى برصيد رائع من الإنجازات المحلية والقارية على صعيد المشاركة مع ناديه السابق ليفربول الإنجليزى الذى سبق له التتويج معه بدورى أبطال أوروبا.

ويستعد صلاح لتدوين مشاركته الثانية فى نهائيات المونديال بعد ظهوره الأول فى روسيا ٢٠١٨، حيث يبدو الطموح كبيرا فى المساهمة بوصول منتخب مصر للأدوار الإقصائية لأول مرة.

وخاض النجم المصرى ١١٣ مباراة دولية مع الفراعنة سجل خلالها ٦٥ هدفا فى مختلف المنافسات، ليكون واحدا من أبرز اللاعبين العرب الذين تركوا بصمة واضحة فى مسيرته الكروية على صعيد الأندية والمنتخبات.

ويعد صلاح ثانى أفضل هداف فى تاريخ المنتخب المصرى برصيد ٦٧ هدفا، خلف المدرب الحالى حسام حسن، كما أنه يحتل المركز السابع فى قائمة أكثر اللاعبين خوضا للمباريات على مر التاريخ، وتعول عليه الجماهير المصرية كثيرا فى قيادة المنتخب للوصول للدور الثانى لأول مرة.

وفى صفوف المنتخب المغربى يتأهب أشرف حكيمى لتدوين ظهوره الثالث فى المونديال بعد روسيا ٢٠١٨ وقطر ٢٠٢٢، بعدما قدم موسمين استثنائيين مع ناديه باريس سان جيرمان ساهم خلالهما فى تحقيق إنجاز التتويج بلقب دورى أبطال أوروبا مرتين على التوالي.

ويملك حكيمى سجلا حافلا مع منتخب بلاده، بعدما شارك فى ٩٥ مباراة دولية سجل خلالها ١١ هدفا فى مختلف البطولات.

ويعول المنتخب القطرى خلال مشاركته الثانية فى المونديال، والأولى عبر التصفيات على لاعب نادى السد أكرم عفيف الذى يعد من الركائز الأساسية فى تشكيلة «الأدعم»، بعد التوهج الكبير للاعب خلال المواسم الماضية.

ويبرز قائد المنتخب السعودى سالم الدوسري، كواحد من الأسماء العربية اللامعة التى ينتظر أن تتوهج بشكل لافت فى نهائيات المونديال القادم، بعدما واصل اللاعب حضوره المميز مع ناديه الهلال من جهة، إلى جانب إسهاماته الدائمة مع منتخب بلاده فى مختلف البطولات.

وقاد الدوسرى المنتخب السعودى لبلوغ النسخة الثالثة على التوالى بعد مشاركتين سابقتين لنجم فريق الهلال فى نسختى ٢٠١٨ و٢٠٢٢، علما بأنه حصل على جائزة أفضل لاعب فى القارة عن العام الماضى ٢٠٢٥.

ويقود رياض محرز لاعب الأهلى السعودى الحالى ومانشستر سيتى الإنجليزى السابق طموحات المنتخب الجزائري، كواحد من الأسماء العربية التى يتوقع أن تشكل حضورا لافتا فى مونديال ٢٠٢٦.

وساهم محرز بقدر كبير فى بلوغ منتخب الجزائر نهائيات كأس العالم للمرة الخامسة، ليصل إلى حاجز ١١٣ مباراة دولية سجل خلالها ٣٨ هدفا فى مختلف البطولات، حيث كان له دور بارز فى التتويج بلقب كأس أفريقيا عام ٢٠١٩.

وسيكون موسى التعمري، مهاجم رين الركيزة الأولى فى خط هجوم المنتخب الأردني، واللاعب الذى تعلق عليه الآمال لكتابة التاريخ فى المونديال، بعد أن قاد المنتخب إلى أول مشاركة فى كأس العالم، مسجلا ٧ أهداف وصانعا هدفين خلال التصفيات الآسيوية.

ويعقد المنتخب العراقى آمالا كبيرة على المهاجم أيمن حسين الذى سجل تألقا لافتا خلال مشوار التصفيات ليساهم بشكل كبير فى تأهل منتخب بلاده للنهائيات للمرة الثانية فى تاريخه بعد غياب امتد لأربعة عقود منذ المشاركة الأولى فى مونديال ١٩٨٦ بالمكسيك، ويعتبر أيمن حسين من بين أبرز المهاجمين الذين مروا فى تاريخ كرة القدم العراقية

وفى صفوف المنتخب التونسى يحمل إلياس السخيرى آمال الجماهير التونسية فى تحقيق إنجاز تاريخى ببطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٦ بالتأهل إلى الأدوار الإقصائية للمونديال للمرة الأولى فى تاريخه. وجاء السخيري، نجم فريق آينتراخت فرانكفورت، على رأس قائمة المنتخب التونسى المشاركة فى المونديال، فى ظل تألقه بشكل لافت مع ناديه خلال المواسم السابقة.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

NO.398
2026-6-14
www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

اتساع الاضطرابات قد يمتد حتى 2027..

التصعيد بين إيران وإسرائيل يرفع فاتورة تكاليف الاقتصاد العالمى

كتب: عبد الحى إبراهيم

تشهد أسواق الطاقة العالمية موجة اضطراب جديدة مع تصاعد الحرب بين إيران وإسرائيل، فى وقت تتداخل فيه التداعيات الاقتصادية مع تطورات سياسية معقدة، ما يعيد تشكيل ملامح الاقتصاد العالمى ويضغط على معدلات النمو والتضخم.

تؤكد تقارير وبيانات الأسواق أن أسعار الطاقة أصبحت المحرك الأكثر تأثيرًا فى الاقتصاد العالمى منذ اندلاع الحرب التى شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران فى ٢٨ فبراير الماضي، وما تبعها من تصعيد فى منطقة الشرق الأوسط.

ووفقًا لشبكة «يورو نيوز»، يواصل الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى تثبيت أسعار الفائدة فى ظل سعيه لتقييم آثار التضخم المستمر، فى وقت ساهمت فيه الحرب الأمريكية ضد إيران فى زيادة الضغوط على الأسعار وتعطيل شحنات النفط عبر مضيق هرمز.

وأشارت «الشبكة» إلى أن أسعار النفط ارتفعت مع تجدد المواجهات بين إيران وإسرائيل، حيث افتتحت الأسواق الأوروبية على تراجع وسط ترقب المستثمرين لتطورات التصعيد فى الشرق الأوسط.

وأشارت «يورو نيوز" أن الزيادة فى أسعار الخام جاءت بعد شن إسرائيل ضربات جوية استهدفت وسط وغرب إيران، ليرتفع خام برنت بنسبة ١٪ إلى ٩٤,٢ دولارًا للبرميل، فيما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكى بنسبة ٠,٦٪ إلى نحو ٩١ دولارًا.

ويظهر استطلاع لوكالة «رويترز» أن الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى يتجه للإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير خلال عام ٢٠٢٦، فى ظل استمرار الضغوط التضخمية المرتبطة بصدمات الطاقة الناتجة عن الحرب على إيران.

كما أشار محللون اقتصاديون فى تقارير متفرقة إلى أن استمرار الحرب فى الشرق الأوسط، يضع البنوك المركزية أمام معادلة صعبة بين كبح التضخم ودعم النمو، فى ظل صدمة طاقة متجددة مرتبطة بالتوترات الجيوسياسية.

وحذرت «منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية» من أن الحرب فى الشرق الأوسط أصبحت العامل الأكثر تأثيرًا فى رسم آفاق الاقتصاد العالمي، بعدما أدت الاضطرابات المرتبطة بالصراع إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية المنتجة فى دول الخليج، ما زاد الضغوط التضخمية وأضعف توقعات النمو الاقتصادى العالمي.

وأشارت «المنظمة» إلى أن استمرار الحرب يفاقم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، مع توقع بقاء آثارها لفترة طويلة نتيجة الأضرار التى لحقت بالبنية التحتية وشبكات النقل وسلاسل الإمداد العالمية.

كما لفتت إلى أن اتساع الاضطرابات قد يمتد حتى عام ٢٠٢٧، وهو ما سيؤدى إلى تباطؤ النمو العالمى وارتفاع معدلات التضخم، خاصة فى الاقتصادات المعتمدة على واردات الطاقة من الخليج.

وتظهر التقديرات الدولية، وفقًا لبيانات منصة «رؤية الإنسانية» التابعة لـ«معهد الاقتصاد والسلام» الدولي، أن التداعيات الاقتصادية للحرب فى الشرق الأوسط تعتمد على مسار التصعيد أو التهدئة، حيث يرجح سيناريو الهدنة الممتدة مع استمرار التوتر فى مضيق هرمز وارتفاع مخاطر الشحن، ويُقدَّر أن تكلف هذه الحالة الاقتصاد العالمى نحو ١,٣ تريليون دولار فى ٢٠٢٦، وقد ترتفع إلى ٣,٥ تريليون دولار إذا تجددت الحرب واتسع نطاقها مع إغلاق المضيق.

وتحذر «المنصة» من أن استمرار التوترات يرفع تكاليف الشحن والتأمين ويؤخر التجارة العالمية، مع تزايد الخسائر أسبوعًا بعد أسبوع، خصوصًا فى الاقتصادات النامية الأكثر هشاشة.